دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة
رقم 8، سبتمبر 2013

مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

ملوكٌ لجميع الفصول:

كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي

غريغوري غوس

Foreign Policy at BROOKINGS

لمحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات والعامة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم. ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2013

معهد بروكنجز
1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب
واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة
www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة
الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
http://www.brookings.edu/about/centers/doha

جدول المحتويات

ملخّص تنفيذي 1

المقدمة 3

"انتظر قليلاً، سيسقطون" 4

الحالة الغريبة للاستقرار الملكي 7

الشرعية الثقافية 7

التفوق الوظيفي: الأداء والإصلاح 10

الإصلاح السياسي الملكي: النظام الفردي مقابل النظام الملكي السلالي 13

الأنظمة الملكية الفردية 13

الأنظمة الملكية السلالية 15

تفسير الاستقرار الملكي 21

تأثيرات الربيع العربي الطويلة الأمد على الملوك 25

الاستقرار الملكي والسياسة الأمريكية 27

عن المؤلف

غريغوري غوس، زميل أول غير مقيم لدى مركز بروكنجز الدوحة وأستاذ في العلوم السياسية بجامعة فيرمونت. يختص غوس في السياسة الداخلية والعلاقات الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي، مع تركيز خاص على المملكة العربية السعودية. وهو مؤلف كتاب "العلاقات الدولية للخليج العربي" (مطبعة جامعة كامبريدج 2010)، بالإضافة إلى كتابين آخرين والعديد من المقالات والمشاركات في كتب مختلفة.

عمل غوس في جامعة كولومبيا بين (1995 - 1987)، وشغل منصب زميل للدارسات العربية والإسلامية بمجلس العلاقات الدولية في نيويورك (1993 - 1994)، بالإضافة إلى منصب أستاذ زائر لمؤسسة الكويت في كلية كينيدي للإدارة الحكومية بجامعة هارفارد (2009 - 2010)، وعالم فولبرايت بالجامعة الأمريكية في الكويت (2009).

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تمّ إنشاء مركز بروكنجز الدوحة من خلال مبادرة من معهد بروكنجز في واشنطن. يأخذ المركز من الدوحة مقرًّا له ويقوم بتحليلات سياسية وبحوث مستقلّة عالية الجودة عن منطقة الشرق الأوسط. يحافظ المركز على سمعةٍ اكتسبها من خلال التأثير السياسي والبحوث الميدانية المتطورة التي تركّز على القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط الكبير بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

يرأس مجلس المستشارين الدولي لمركز بروكنجز الدوحة معالي الشيخ حمد بنٍ جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السابق والرئيس المشارك ستروب تالبوت. تمّ افتتاح المركز رسمياً من قبل معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في 17 فبراير 2008. تقوم دولة قطر بتمويل هذا المركز ويدير سلمان شيخ.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصيات بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حدّ سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الأربعة التالية:

- الدمقرطة والإصلاح السياسي والسياسات العامة.
- العلاقات بين منطقة الشرق الأوسط والدول الآسيوية الناشئة، بما في ذلك الشؤون الجيوسياسية واقتصاد الطاقة.
- الصراعات وعمليات السلام في المنطقة.
- الإصلاح التعليمي والمؤسسي والسياسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث معهد بروكنجز في المنطقة بسبب انفتاحه على وجهات النظر كافة.

ملخّص تنفيذي[1]

لم تسقط الأنظمة الملكية العربية خلال الثورات العربية، وشهدت دولة واحدة فقط – وهي البحرين – أزمة هزّت نظامها. نجت هذه الأنظمة، التي كانت تُعتبر على مرّ العقود مفارقات تاريخية، من العاصفة السياسية التي هزّت المنطقة بطريقة أفضل من الأنظمة الجمهورية المجاورة لها. ومع ذلك، جاءت ردود فعل الأكاديميين والخبراء غير دقيقة. فالإدعاءات بأن الأنظمة الملكية على نحو فريد وبحد ذاتها أكثر استقراراً، أو من الناحية الثانية، أنّ سقوطها سيكون في السنوات القليلة المقبلة هي قراءة خاطئة للوضع. ولأسباب أكثر واقعية، إن الأنظمة الملكية العربية ستبقى لوقت طويل.

إنّ القصة الحقيقية وراء طول عمر الأنظمة الملكية في خلال الربيع العربي هي الإستراتيجيات التي اتبعتها هذه الأنظمة للبقاء في السلطة. في الواقع، تختلف الملكيات قليلاً عن الأنظمة الاستبدادية الأخرى التي تعمل على ضمان استمرارها. تميل الإدعاءات القائلة بأن الأنظمة الملكية العربية تمتلك شرعية ثقافية خاصة بها إلى أن تكون غير تاريخية ومعمّمة، قليلة هي الدلائل التي تشير إلى أداء هذه الأنظمة المتفوق. بدلاً من ذلك، قامت الأنظمة الملكية العربية بنشر ثرواتها الوافرة من النفط والغاز لثلم المطالب الشعبية للإصلاح؛ وحتى الممالك التي هي فقيرة نسبياً بالموارد فقد دعمها حلفائها الأكثر ثراءً. كذلك، حافظت جميع الأنظمة الملكية العربية على ائتلاف دعم قوي يتألف من مجموعات محلية لها مصالح مشتركة، وحلفاء إقليميين ودوليين (غربيين في العادة) لدعم استقرار النظام.

مما لا شك فيه أنّ تفاصيل هذه الإستراتيجية المشتركة تختلف باختلاف البلد، والأمر سيان بالنسبة لنوع الملكيات نفسها. يمكن فهم الأنظمة الملكية العربية على أنها نوعين مؤسسيين. ففي المغرب والأردن، يحكم الملوك كأفراد. أما في دول مجلس التعاون الخليجي، فالأسر الممتدة هي التي تحكم؛ وفي هذه الملكيات الأسرية، الملوك هم جزء من الجسم الحاكم الأكبر. (تضم سلطنة عمان إلى حد ما نوعي الحكم.) وقد ساهمت هذه الاختلافات بتحديد رد فعل الملكيات للثورات التي قامت في المنطقة – على سبيل المثال، يكون الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للملك أن يقيل رئيس الوزراء إذا كانا أبناء عمومة، على سبيل المثال - وإمكانية الإصلاح أيضاً.

وُضعت الملكيات جميعها تحت ضغوط جديدة للدمقرطة والإصلاح السياسي. لقد وصلت موجة الديمقراطية العالمية أخيراً بعد ثلاثين عاماً إلى العالم العربي، وذلك جزئياً بسبب قبول كثير من الإسلاميين المتزايد بالديمقراطية كنظام يفضلونه لإقامة دولة إسلامية. وحتى الأنظمة الملكية التي قاومت الإصلاح ليومنا، هي الآن تواجه تحركات شعبية بتزايد مستمر، ستضع أي ظاهرة إقليمية الملكيات العربية تحت ضغط حقيقي، في حين يدويّ صدى ممارسة الديمقراطية في بعض مجتمعات الوطن العربي. فعلى سبيل المثال، قد تُلهم المشاركة الديمقراطية للسلفيين مثل حزب النور في مصر نظرائهم السلفيين في المملكة العربية السعودية للتخلي عن هدوئهم السياسي والتحرك من أجل القيام بدور أكثر نشاطاً في الحكم.

ومع ذلك، لا تزال هذه الأنظمة مستقرة. ويلمح أولئك الذين يتوقعون انهياراً وشيكاً للممالك العربية إلى التناقضات الحقيقية والمشاكل التي تعصف داخل هذه الأنظمة الملكية. رغم ذلك، تراهم قد فشلوا في إظهار كيف يمكن لهذه التحديات أن تُترجم على أرض الواقع بانهيار النظام. فقد سمع كلّ جيل منذ الحرب العالمية الثانية بتوقعات تشير إلى أن النظام الملكي السعودي لن يدوم طويلاً في هذا العالم. تبدو النعيات الأخيرة "بوفاة" هذه الممالك مستوحاة من الثورات العربية، إلا أن المشاكل التي حددها المحللون تعود إلى فترات طويلة قبل العام 2011، وإذا كان مقدراً للملكيات أن تسقط، فلم لا يكون ذلك في أثناء افتقارها إلى الاستقرار الإقليمي؟ حتى النظام الملكي البحريني، والذي اهتز فعلاً بفعل التعبئة الشعبية، تمكن من البقاء والاستمرار. ومن ضمن التهديدات المشار إليها بشكل أكبر والتي تحوم حول بقاء الأنظمة الملكية، هو تراجع أسعار النفط لفترة طويلة والذي قد يكون مشكلة. إلا أن ذلك يبدو بعيداً وحتى حين تُطرح هذه المشكلة ستستعين الأنظمة الملكية بالثروات الهائلة التي تتمتع بها لتحافظ على بقائها.

يجدر بنا أن نفهم بقاء الأنظمة الملكية، خاصة في ظل الاضطرابات الإقليمية، كعلامة تدلّ على القوة لا على الضعف، علامة توضح أن مصادرها الكامنة وراء قوتها وسيطرتها لا تزال سليمة – مما يشكل أخباراً جيدة بالنسبة للولايات المتحدة. بالنسبة للكثيرين، تشارك الأنظمة الملكية

[1] كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.

الولايات المتحدة أهداف سياستها في الشرق الأوسط وتتعاون معها في الأمور العسكرية والدبلوماسية والإستخباراتية. فهم في حقيقة الأمر حلفاء حيويين يمكن الاعتماد عليهم.

لكن الالتزام الأمريكي الخطابي بإرساء الديمقراطية في المنطقة يترك واشنطن متهمةً بالنفاق السياسي في ما يتعلق بعلاقاتها الحميمة مع حلفائها الملكيين. يبدو هذا التوتر أكبر مع الأنظمة الملكية السلالية مما هو عليه مع الملكيات الفردية. عندما تتحدث واشنطن مع ملوك المغرب والأردن عن الديمقراطية، فهذا لا يعتبر تهديداً لهذه الأنظمة. يمكن لهؤلاء الملوك أن يقدموا تنازلات للتوصل إلى برلمانات منتخبة من دون تغيير شكل أنظمتهم في شكلٍ كبير وهذا ما قاموا به. ولكن لا يمكن القيام بالمثل في الأنظمة الملكية السلالية. حين تتحدث الولايات المتحدة عن الديمقراطية مع ملوك المملكة العربية السعودية والبحرين أو مع أمير الكويت، فإنها تقول ضمنياً أنه لا بدّ أن يتخلوا عن قواعدهم – ونعني بهذا أسرهم الممتدة – وأن تنقل السلطة من أفراد العائلات الممتدة إلى المنتخبين من عامة الشعب. ويمكن للمرء أن يتوقع أن هذه الأسر الممتدة ستقاوم بشدة هذا التغيير الجذري.

وضعت الولايات المتحدة الاستقرار في المنطقة على رأس أولوياتها، الأمر الذي جعلها تدعم ما تعتبره أفضل ضمان على المدى الطويل للاستقرار والذي هو الإصلاح الديمقراطي التدريجي. ولكن على المدى القصير، يمكن للتغيير الديمقراطي أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، كما رأينا في مصر وتونس وليبيا. قد يكون من شأن أي دفعة أمريكية حقيقية للتحول الديمقراطي في الملكيات الأسرية الحاكمة أن تقوض الاستقرار الذي أعطاه حكم هذه الأسر الممتدة لتلك البلدان. بالإضافة إلى ذلك، لواشنطن أجندة تتجاوز الإصلاح السياسي الداخلي في كل من هذه البلدان؛ إذ إنّ المصالح الحقيقية المتعلقة بالبترول والسلام العربي-الإسرائيلي، والتعاون العسكري، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، كلها على المحك. وكما علّمتنا تجربة الولايات المتحدة في العراق، يمكن أن تختلف النوايا الأمريكية جذرياً عن النتائج الفعلية لعملها على الأرض. وفي الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة على تعزيز الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، تشير الحقائق إذاً إلى ضرورة اتخاذ نهجاً حذراً ومتواضعاً يختلف باختلاف البلد مع الأنظمة الملكية العربية الحليفة للولايات المتحدة.

المقدمة

وسط الاضطرابات الإقليمية، أثارت الحالة الغريبة للأنظمة الملكية العربية بعض ردود الفعل التي تمتاز بالغرابة عينها. لا شك أن الغرابة هذه تكمن في حقيقة أن أنظمة الحكم الملكية في العالم العربي لم تتأثر أو تسقط في خلال الربيع العربي وأن دولة واحدة (البحرين) شهدت أزمة سياسية زعزعت نظامها. نجت الأنظمة هذه، والتي اُعتبرت على مدى عقود مفارقات تاريخية، من العاصفة وتحملتها بطريقة أفضل من الدول المجاورة التي تعتمد نظام الجمهورية؛ إذ خسر أربعة قادةٍ السلطة (في تونس ومصر وليبيا واليمن)، في حين لا يزال قائد خامس متشبثاً بسلطته (في سوريا). تتخذ ردود الفعل الغريبة شكلين. يقول البعض إنّ النظام الملكي يعطي الملوك أدوات ثقافية ومؤسسية فريدة للتمسك بالسلطة. في الحقيقة، تتجاهل هذه التفسيرات تاريخ الحكم الملكي المتقلب في منطقة الشرق الأوسط، وتسيئ فهم الاستراتيجيات السياسية التي سمحت لهذه الأنظمة بالبقاء. أما ردة الفعل الغريبة الثانية الناتجة عن الاستقرار الملكي فتتجلى في حجة "انتظر لحظة فقط"، بمعنى آخر أن الأنظمة الملكية هي على وشك السقوط بمطلق الأحوال، وبالتالي لا يحتاج بقاؤها حقاً إلى أي تفسير على الإطلاق. لا تستثمر ردة الفعل هذه على الأقل في الدعاية الملكية حول "شرعية" نوع النظام أو "أصالته الثقافية". إلا أن توقعات الانهيار الوشيك تبدو غريبة نظراً لعدد الأزمات التي تجاوزتها الملكيات الباقية في الماضي. ومن المذهل كيف يُتخذ النجاح كدليل على الفشل الوشيك. في هذا الصدد، ينضم كل من يتنبأ بطريقة سلبية عن وضع الملكيات العربية إلى طابور طويل من المحللين الذين أخطأوا حين توقعوا سقوط الأنظمة الملكية في الأردن والسعودية وفي دولٍ أخرى.

لا تتمحور القصة الحقيقية لطول عمر الأنظمة الملكية في خلال الربيع العربي حول الانهيار الوشيك أو آليات البقاء الفريدة للملكيات، إنما حول الاستراتيجيات التي استخدمتها هذه الأنظمة للاستمرار في السلطة. تختلف تلك الاستراتيجيات من بلدٍ لآخر. يعتمد بعض الملكيات في شكلٍ كبير على الثروة الهيدروكربونية، في حين تمتلك ملكيات أخرى موارد أقل يمكنها الاستفادة من استثمارها. وقد أنشأت الدول جميعها ائتلافات في ما بين الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية التي دعمتها في مواجهة التحديات. إلا أن تلك التحالفات والاستراتيجيات السياسية التي سعى الحكام لإنشائها تختلف وفقاً للحالات. فالنظام الملكي بحدّ ذاته لا يملي مساراً معيناً من شأنه أن يضمن استمرار النظام.

بالإضافة إلى ذلك، من الضروري الاعتراف بأن الأنظمة الملكية العربية بحدّ ذاتها تمثّل نوعين مختلفين من الأنظمة. في المغرب والأردن، يحكم الملوك كأفراد. أما في دول مجلس التعاون الخليجي، فالحكم في يد عائلات ممتدة، إذ يشكل الملوك جزءاً من هيئةٍ حاكمة كبيرة وتعتمد سلطتهم على التوازنات السياسية في أسرهم. (تضم سلطنة عمان إلى حدٍ ما نوعي الحكم مع احتكار السلطان قابوس للسلطة، علماً أنه نظرياً يحكم باسم أسرة آل سعيد الممتدة.) تختلف آفاق الدمقرطة والإصلاح السياسي اختلافاً جوهرياً في هذين الإطارين المؤسسيين. إذ يمكن للأنظمة الملكية الفردية، على الأقل من الناحية النظرية، التنازل عن مزيد من السلطة لصالح البرلمانات المنتخبة من دون أن يهدد عرشها أي خطر. من جهةٍ أخرى، تعني القوة البرلمانية الأكبر في ملكية عائلية تضاؤل قوة (وظائف أقل) العائلة الحاكمة الممتدة ككل. اتبعت الأنظمة الملكية العربية مسارات مختلفة جداً في ما يتعلق بالإصلاح السياسي في خلال الربيع العربي استناداً على ما إذا كانت تعتمد على حكم فردي أو عائلي.

رغم هذه الاختلافات الحقيقية والمهمة بين الأنظمة ضمن نوع النظام، دفعت انتفاضات الربيع العربي مختلف الملوك والأمراء والسلاطين العرب نحو الدمقرطة والإصلاح السياسي. إذ تواجه الدول التي لا تزال حتى الآن تقاوم بنجاح تحديات كثيرة ومنها التعبئة السكانية المتزايدة. ومن أهم تلك التحديات على الجانب الأيديولوجي، نذكر ردة فعل الحركات السلفية في العالم العربي تجاه الاضطرابات الديمقراطية الجديدة. في حينٍ لم يصبح السلفيون جميعهم ديمقراطيين، إلا أن أعداداً كافية منهم تبنت السياسة الانتخابية لطرح التساؤلات حول رفض السلفية التاريخي للديمقراطية. في حين أن حدة هذا التحدي تظهر بوضوح في النظام الملكي في السعودية التي اتخذت من السلفية الإسلامية أساساً لتبرير الحكم على الصعيد الأيديولوجي، يبدو الحوار بشأن الديمقراطية ضمن النطاق السلفي مناطاً بكل نظام عربي على حدة سواءٌ أكان جمهورياً كان أم ملكياً وذلك بسبب انتشار السلفية على نطاق واسع في المنطقة.

”انتظر قليلاً، سيسقطون“

قبل شرح السبب الذي ساهم في عبور الملوك العرب بسلام مرحلة الربيع العربي ، لا بدّ أن نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه الحجة ضرورية بشكل عام. جاءت إحدى ردات الفعل تجاه استقرار الملكية في الأدبيات الأكاديمية لتعزيز فكرة أن الأنظمة الملكية تتزلج على طبقة جليدية رقيقة وأنها ستتعرض قريباً للديناميات عينها التي أسقطت عدداً كبيراً من الجمهوريات المجاورة. يُعتبر الأردن في العادة المثال الأول في هذا النوع من المناقشات، ويمكن للمرء أن يفهم لماذا: يعجز هذا البلد عادةً عن تمويل نفسه ويعتمد على جهات راعية أجنبية للحصول على المال لتغطية نفقاته. ولقد فقد جزءاً كبيراً من أراضيه في حرب العام 1967 التي اتسمت بالفشل إلى حدٍ مذهل. شهدت البلاد حرباً أهلية مريرة بين العامين 1970 و1971، وعصفت عليه مجموعة من الأحداث الإقليمية التي أشبعته بأعداد كبيرة من النازحين من فلسطين والعراق والآن من سوريا. وقد وصف سفير بريطاني في أوائل العام 1956 موقف النظام الملكي بأنه ”موقف ميؤوس منه“.[2] وفي المضمار عينه عنون الملك حسين سيرته الذاتية بعنوان *ليس سهلاً أن تكون ملكا*.[3] ولكن حتى في الوقت الراهن، بعد برهنة صمود الأردن في وجه عدد من الأزمات، يستشهد المحللون الضليعون بشؤون البلاد احتمال زعزعة استقرار الأردن لحثّ القوى الخارجية على إرسال المزيد من الأموال إلى عمان.[4] وقد طرحت تساؤلات عديدة حول مدى عمر الملكية الأردنية السياسي على مرّ العقود حتى بدأ الخبراء الأكاديميون بشؤون البلاد باعتبار هذه التوقعات نكتة داخلية.[5]

ليس غريباً أن تكون اضطرابات الربيع العربي قد أثارت تساؤلات حول مستقبل النظام الملكي الأردني، لا سيما وأن التساؤلات غالباً ما تحوم حول مستقبل النظام مع كل حدثٍ إقليمي. وأكثر ما يثير الحيرة هو التحليلات التي تؤكد أن الربيع العربي يبشر أيضاً بنهاية ممالك النفط في الخليج. كتبت الصحفية المخضرمة كارين إليوت هاوس في شهر فبراير من العام 2011 أن ”الولايات المتحدة قد تواجه قريباً عواقب عدم الاستقرار الهائلة“ في المملكة العربية السعودية، مما أثار احتمال اعتماد ”نظام متطرف معادٍ للغرب“ في البلاد.[6] وبعد عام، نشرت الصحفية عينها كتاباً تناقش فيه هذه الحجة، رغم الأدلة الواضحة التي تشير إلى أن النظام السعودي كان أقل تضرراً من بين الدول العربية الكبرى جراء الثورات العربية.[7] وقدم كريستوفر دافيدسون في كتابه الذي يحمل عنوان *بعد الشيوخ: الانهيار القريب لممالك الخليج* نسخة أكثر أكاديمية تناقش حالة عدم الاستقرار في الدول الخليجية. وقد كتب أن الأنظمة الملكية البحرينية والعمانية تعاني من مشاكل واضحة من شأنها أن تسبب لها أزمة في القريب العاجل، وأضاف أنه بينما تبدو المملكة العربية السعودية ”أكثر استقراراً من دولتي البحرين وعمان المجاورتين ... إلا أن النظام السعودي لا يمكن في الواقع أن يستمر بالشكل عينه وأنه على الأرجح قد يتعرض للانهيار في غضون السنوات القليلة المقبلة“.[8] ضاعف دافيدسون توقعاته في مقال حديث معتبراً فيه أن ”النظام الملكي التقليدي كنظام مشروع في المنطقة سيبلغ قريباً النهاية ويفنى“.[9]

---

[2] السفير تشارلز جونسون، مقتبس عن فيليب روبينز، *تاريخ الأردن* (A History of Jordan) (كامبريدج: مطبوعات جامعة كامبريدج، 2004)، 213، الملاحظة رقم 1.

[3] حسين، ملك الأردن، *ليس سهلاً أن تكون ملكاً: السيرة الذاتية لجلالة الملك حسين الأول من المملكة الأردنية الهاشمية* (نيويورك: دار رانسون، 1962).

[4] دايفيد شانكر، ”لا بدّ أن يكون إنقاذ عاهل الأردن الملك عبدالله من أولويات الولايات المتحدة“ (Saving Jordan’s King Abdullah Must Be a U.S. Priority)، *صحيفة وول ستريت جورنال*، 20 مارس 2013. <http://online.wsj.com/article/SB10001424127887323829504578267951332697058.html>.

[5] مجموعة من المقالات حول الأردن جمعها مارك لينش تحت عنوان ”الأردن دائماً وأبداً على شفا هاوية“، تلخيص مشروع يتناول العلوم السياسية الشرق أوسطية رقم 11، 9 مايو 2102، <http://pomeps.org/wp-content/uploads/2012/05/POMEPS_BriefBooklet11_Jordan_Web.pdf>، لا بدّ من الإشارة إلى أن المؤلفين في هذه المجموعة لا يعتقدون أن الملكية الأردنية آيلة إلى السقوط.

[6] ”من تونس إلى القاهرة وصولاً إلى الرياض؟“ (From Tunis to Cairo to Riyadh?)، *صحيفة وول ستريت جورنال*، 51 فبراير 2011، <http://online.wsj.com/article/SB10001424052748704657104576142452195225530.html>.

[7] *عن المملكة العربية السعودية* (نيويورك: كنوبف، 2012).

[8] كريستوفر دافيدسون، *بعد الشيوخ: الانهيار القريب لممالك الخليج* (After the Sheikhs: The Coming Collapse of the Gulf Monarchies) (لندن: هيرست أند كومباني 2012)، 33-232.

[9] كريستوفر دافيدسون، ”لماذا سيسقط الشيوخ“ (Why the Sheikhs Will Fall)، *فورين بوليسي*، 26 أبريل 2013، <www.foreignpolicy.com/articles/2013/04/26/why_the_sheikhs_will_fall?page=0,0>.

يحدد كل من هاوس ودافيدسون المشاكل الحقيقية التي تواجه دول الخليج، والتي سأناقشها بعضها لاحقاً في هذه الورقة. ما يثير الدهشة هو مدى سرعة انتقال البعض من تحليل المشاكل إلى تقديم أفكار تتنبأ بالانهيار، يُعزى الأمر ببساطة (على ما يبدو) إلى أحداث الربيع العربي. إلا أن تلك المشاكل التي يتحدثان عنها – البطالة بين الشباب، وكلفة الحياة المتزايدة، وارتفاع النشاط السياسي، والانقسامات داخل الأسر الحاكمة – سبقت الأزمة الإقليمية في السنوات القليلة الماضية. في حال كانت هذه المشاكل شديدة لدرجة أنها ستزعزع استقرار هذه الممالك قريباً، ما الذي منع حالة الفوضى من الظهور حين كان عدم الاستقرار في المنطقة في ذروته؟ رغم ذلك، كان سكان الممالك العربية يراقبون الأنظمة العربية تتداعى في مواجهة التعبئة الجماهيرية في مختلف أنحاء المنطقة. إن الإشارة إلى المشاكل شيء، وقد أجاد كلاهما فعل ذلك، والانتقال فوراً إلى أفكار تتنبأ بعدم استقرار النظام شيء آخر، لا سيما حين نمتلك دليلاً في خضم الأزمة الخطيرة التي تعصف بمختلف الأنظمة العربية عن قدرة الممالك الخليجية (والأردن والمغرب) على المحافظة على نفسها بينما تتعرض دول أخرى للسقوط. في الواقع لا يمكن أن يكون النجاح دليلاً على الفشل.

ولعل أكبر تهديد يواجه الاستقرار في الدول النفطية ذات الأنظمة الملكية يكمن في انخفاض أسعار النفط بشكل كبير. (يُشار إلى أن هبوط أسعار النفط يؤثر أيضاً على استقرار نظامي الأردن والبحرين رغم أن الدولتين لا تُعتبران دولتين مصدرتين رئيستين للنفط. إذ يرتبط الاقتصاد في هذين البلدين بشكل مباشر باقتصاد دول الخليج المصدرة للنفط وتعتمد حكومتا هذين البلدين على المساعدات المباشرة من حلفائهما في الخليج.) أخذت الدول النفطية ذات الأنظمة الملكية على عاتقها، كما سيتم مناقشته أدناه، التزامات إنفاق جديدة – رواتب مرتفعة للموظفين الحكوميين، وظائف حكومية جديدة، إعانات جديدة ووعود بالإنفاق على مشاريع إنشاء بنى تحتية – لتفادي السخط الشعبي في خلال الربيع العربي.

يشهد سعر "التعادل" المحدد للنفط في هذه الدول ارتفاعاً – أي أن سعر البرميل الواحد يسمح لهذه الدول بتأمين تمويل كامل لميزانيات حكوماته.[10] ولا يتفق المحللون كثيراً على ماهية سعر تعادل دول الخليج، إلا أن لا أحد منهم يتوقع أن يكون بالنسبة للدول ذات الأنظمة الملكية (باستثناء البحرين) أعلى من سعر النفط الحالي. يكمن مصدر القلق الذي يؤرق ملوك دول النفط إذن في أن ثورة الطاقة في الولايات المتحدة والتي كثر عنها ستؤدي إلى انخفاض أسعار النفط إلى مستويات أقل بكثير خلال السنوات القليلة المقبلة، وأقل من أسعار التعادل. علاوة على ذلك، في ظل الشك الذي يحيط بالتسعير العالمي، تحوم التساؤلات حول حجم صادرات ممالك النفط أيضاً. في الواقع، تستهلك هذه الدول كميات متزايدة من إنتاجها محلياً – عادة بأسعار مدعومة جداً – مما أدى إلى إحداث ضغط لتحويل الصادرات للاستهلاك المحلي وإلى ظهور الحاجة إلى أسعار صادرات أعلى لتعويض الفرق.[11]

لا تزال هذه التطورات جميعها في هذه المرحلة تخمينية. إلا أن الواضح هو أن الدول النفطية ذات النظام الملكي تمتلك، على الأقل على المدى القصير، احتياطات مالية هائلة تراكمت على مدى العقد الماضي نتيجة لارتفاع أسعار النفط. فعلى سبيل المثال، تمتلك المملكة العربية السعودية حوالي 700 مليار دولار على شكل أصول أجنبية تخضع لسيطرة الحكومة، وفقاً لإحدى التقديرات الموثوقة. هذا وسيبلغ إجمالي الإنفاق الحكومي السعودي في العام 2013، وفقاً للمصدر عينه، نحو 230 مليار دولار، في حين أن الإيرادات السعودية ستصل إلى حوالي 280 مليار دولار.[12] حتى لو انخفضت عائدات السعودية بنسبة 30 بالمئة، يمكن للرياض أن تحافظ على مستوى الإنفاق الحالي (حتى عند أخذ التضخم بعين الاعتبار) وذلك لمدة تزيد عن عقد من الزمن فقط من خلال تصفية تلك الأصول. على غرار ما فعلت الدول النفطية ذات النظام الملكي في العام 1980 – حين هبطت أسعار النفط من 30 دولاراً للبرميل الواحد في وقتٍ معين لتصل إلى 10 دولاراً – لإنها ستتمكن من تمويل عجزها على المدى القصير بالاعتماد على ما تملك من احتياطيات.

يبدو الوضع المالي للدول النفطية ذات النظام الملكي آمناً على المدى القريب إن بقيت أسعار النفط مستقرة أو على الأقل تجنبت الانخفاض الحاد. ولا يعني ذك أن الدول هذه لن تواجه أي مشاكل مالية في المستقبل. ونظراً لالتزامات

[10] بيل سبيندل، "وحش أسعار تعادل النفط ترعب أنظمة الخليج الاقتصادية" (Oil Price Bogeyman Stalks Gulf Economies)، مدونة ريل تايم الشرق الأوسط التابعة لجريدة *وول ستريت جورنال* في عددها الصادر في 28 مايو 2013، <http://blogs.wsj.com/middleeast/2013/05/28/break-even-oil-price-bogeyman-stalks-gulf-economies>.

[11] للاطلاع على تحليل واقعي طويل الأمد يتناول استهلاك النفط محلياً في السعودية، يرجى الاطلاع على جدوى للاستثمار، "التحدي النفطي والمالي الذي ستواجهه المملكة العربية السعودية قريباً" (Saudi Arabia's Coming Oil and Fiscal Challenge)، يوليو 2011، <http://www.jadwa.com/en/download/oil-fiscal-challange-july-2011/saudi-arabias-coming-oil-and-fiscal-challenge>. يمكن العثور على ملخص عن النتائج في روبين م. ميلز، "مملكة التفكير السحري" (The Kingdom of Magical Thinking)، *فورين بوليسي*، 25 أغسطس 2011، <http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/08/25/the_kingdom_of_magical_thinking>.

[12] جدوى للاستثمار، الموجز البياني السعودي، 11 يونيو 2013، <http://www.jadwa.com/en/researchsection/research/chart-books>.

الإنفاق الجديدة التي تتحملها، وتعداد سكانها المتزايد باستمرار، والعادات الشرهة التي تحكم استهلاكها المحلي للطاقة، والشكّ الذي يسيطر على سوق النفط العالمي، يتعين عليها جميعها أن تعمل لتفادي الأزمة المالية المستقبلية. إلا أن الأزمة هذه تلوح في الأفق على المدى المتوسط فهي بالتالي لا تشكل مشكلة فورية. لن تواجه الدول النفطية ذات النظام الملكي أزمة اقتصادية خطيرة على مدى السنوات الخمس المقبلة، حتى إذا بدأت أسعار النفط في الانخفاض. في حين تظهر في الأجواء بعض المخاوف الاقتصادية الحقيقية، لا تبدو المشاكل مخيفة بقدر تلك التي تواجهها الدول العربية التي تشهد مرحلة انتقالية.

لا تُعتبر التوقعات التي تشير إلى زعزعة الاستقرار في الدول ذات النظام الملكي، علماً أن الواقع يبدو عكس ذلك، ظاهرة جديدة. فقد سمع كلّ جيل منذ الحرب العالمية الثانية بتوقعات تشير إلى أن النظام الملكي السعودي لن يدوم طويلاً في هذا العالم. وغالباً ما كانت هذه التوقعات تنتشر بعد فترةٍ قصيرة من الاضطرابات الإقليمية (الحركة الناصرية في الخمسينيات والثورة الإيرانية في العام 1979)، إلا أن السعوديين تمكنوا في الحقيقة من الاستمرار والبقاء.[13] ينبع العجز عن قبول فكرة أن هذه الأنظمة الملكية تمتلك مصادر أيديولوجية ومادية هامة تخوّلها المحافظة على نفسها في مواجهة تحديات كبيرة من عجز الكثيرين عن رؤيتها إلا كنوع من المفارقات التاريخية. خرج الملوك الذين يحكمون فعلاً – ولا يختزل دورهم في – الرمزية المشهد في كلّ مكان آخر حول العالم. يبدو الملوك الخليجيون في شكلٍ خاص مع ملابسهم التقليدية وأسرهم الحاكمة الكبيرة وأنظمتهم المبهمة من عصر آخر. استناداً إلى تاريخهم، يميل الأمريكيون على المستوى الشعبي إلى النظر بلا مبالاة إلى النظام الملكي كنظام سياسي. يبدو كل ذلك مفهوماً ولكن غير منطقي. لا يبدو مصير الدول الملكية الثمانية المتبقية في طريقه إلى الزوال في القريب العاجل. عوضاً عن الانضمام إلى طابور أولئك الذين أخطأوا حين توقعوا انهيار هذه الأنظمة الملكية، من الأفضل أن نحاول فهم كيف تمكنوا من الاستمرار طوال هذه السنوات وهي على حالها هذه.

عوضاً عن الانضمام إلى طابور أولئك الذين أخطأوا حين توقعوا انهيار هذه الأنظمة الملكية، من الأفضل أن نحاول فهم كيف تمكنت من الاستمرار طوال هذه السنوات وهي على حالها هذه.

[13] ف. غريغوري غوس، 3، "المملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط الجديد" (Saudi Arabia in the New Middle East)، تقرير مجلس العلاقات الخارجية الخاص 63 (ديسمبر 2011): 3–4.

الحالة الغريبة للاستقرار الملكي

كيف تفسر قدرة الأنظمة الملكية العربية على التغلب على عواصف السنوات الثلاثة الماضية؟ يرى عددٌ كبير من المراقبين أن الجواب يكمن في ماهية النظام بحدّ ذاته. يتفرع خطان من هذه الحجة: يشير الخطّ الأول إلى أن الملوك العرب يمتلكون شرعية ثقافية فريدة؛ وأنهم اكتسبوا استقرارهم من خلال أدائهم في الحكومة بما في ذلك الإصلاح السياسي في شكلٍ تخطى أداء الرؤساء في الدول ذات النظام الجمهوري. يُعتبر الخطّ الأول ضعيفاً جداً. أما الخطّ الثاني، فيتسم أيضاً بالضعف ولكن في شكلٍ يمكنه أن يساعدنا على فهم الفوارق المؤسسية بين نوعي الملكيات السائدة في العالم العربي: الملكيات الفردية (الأردن والمغرب) وملكيات الخليج التي تسيطر عليها الأسر الحاكمة.

الشرعية الثقافية

تستند الحجة هذه إلى انسجام النظام الملكي مع المعايير التاريخية والثقافية العربية. ببساطة، تُعد الأنظمة الملكية في العالم العربي شرعية. كتب إليوت أبرامز، نائب مساعد الرئيس ونائب مستشار الأمن القومي للشؤون الديمقراطية الدولية في إدارة جورج بوش الإبن، أن الأنظمة الملكية العربية تتمتع "بشرعية أكبر من الأنظمة الجمهورية الزائفة ... إذ لم تقم على تاريخ من القمع الدموي وعلى سجونٍ غصّت بالمساجين السياسيين".[14] ومن جهته، أكّد دانيال بروميبرغ أن الملوك العرب يتفوقون كثيراً على نظرائهم الجمهوريين لأنهم يمارسون السلطة "واضعين مسافة مؤسسية ورمزية تبعدهم عن الشؤون السياسية"، وبهذا "يمكنهم أن يصنفوا أنفسهم ضمن الفئة الوطنية الملكية القومية وبالتالي أن يظهروا أكثر كحكام شرعيين (وفعالين) يحكمون على مصالح اجتماعية واقتصادية ودينية وأيدوليويجية متنافسة.[15] يقول فيكتور مينالدو إن الملوك العرب "اخترعوا ثقافة سياسية ساعدت على إرساء ترتيب توزيعي مستقر وحدود تدعم نفسها حول السلطة التنفيذية"، ويضيف أن "هذه الثقافة السياسية الفريدة أمّنت الشرعية لملوك المنطقة".[16]

يُعتبر الناشط السياسي السعودي والمختص بعلم الاجتماع خالد الدخيل صاحب أقوى حجة تعتمد على الشرعية الثقافية. يحدد هذا الناشط الأسباب التي حالت دون تأثر الأنظمة الملكية العربية بالاضطرابات كما حصل مع الأنظمة الجمهورية. يتحدث الدخيل عن السبب الأول فيقول إنه باستثناء الأردن، تمتلك الأنظمة الملكية العربية تاريخاً طويلاً في دولها، في حين تبدو الأنظمة الجمهورية حديثة العهد. أما السبب الثاني، فيتجلى في كون الأنظمة الملكية أنظمة تقليدية انبثقت عن مجتمعاتها التقليدية من خلال الوسائل والعوامل التي تتناغم مع بنية تلك المجتمعات. نتيجة لذلك، بدت الأنظمة الملكية أكثر صدقاً من الأنظمة الجمهورية في ما يتعلق بمحاولة التحكم بمجتمعاتها وتغييرها: "كانت وصاية الأنظمة الجمهورية على مجتمعاتها أوضح وأكثر قوة بالمقارنة مع الأنظمة الملكية". يؤدي هذان السببان إلى سبب ثالث فحواه أن الأنظمة الملكية "أقرب إلى المجتمع الذي تحكمه" من الأنظمة الجمهورية.[17]

لهذه الحجة عن الشرعية الملكية تاريخ أكاديمي بعض الشيء. يقول مايكل هودسن في كتابه المؤثر الصادر في العام 1977 والذي يحمل عنوان *السياسات العربية: البحث عن الشرعية* إن الاستمرار الملحوظ "للأنظمة الملكية في المنطقة العربية (بما في ذلك الأردن وباستثناء المغرب) "تشير إلى أن صيغة الشرعية التي تجسدها تُظهر تشابهاً مع القيم الاجتماعية الثقافية أكبر مما اعتقد المراقبون".[18] كتب

---

[14] إليوت أبرامز، "إنقاذ سوريا من حاكم مطلق مستبد" (Ridding Syria of a Despot)، *واشنطن بوست*، 25 مارس 2011، <http://www.washingtonpost.com/opinions/ridding-syria-of-a-despot/2011/03/25/AFSRRVYB_story.html>.

[15] دانيال بروميبرغ، "آليات المحافظة على الأوتوقراطية العربية" (Sustaining Mechanics of Arab Autocracies)، *فورين بوليسي*، 19 ديسمبر 2011، <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/12/19/sustaining_mechanics_of_arab_autocracies>.

[16] فيكتور مينالدو، "ملكيات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المرنة" (The Middle East and North Africa's Resilient Monarchs)، *جورنال أوف بوليتيكس* 74، رقم 3 (يوليو 2012): 709.

[17] خالد الدخيل، "موقع الملكيات والجمهوريات في المشهد" ، الحياة، العدد الصادر في 26 يونيو 2011، <http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/281876>.

[18] مايكل س. هودسن، *السياسات العربية: البحث عن الشرعية* (*Arab Politics: The Search for Legitimacy*) (نيو هافن: دار نشر جامعة يال، 1977)، 25.

المؤرخ المثير للجدل وكثير الإنتاج والمهتم بشؤون المنطقة بيرنارد لويس، أنه من خلال مختلف التغيرات التي شهدها القرن العشرين، "بقي مبدأ السلالة الحاكمة ونظام الخلافة الوراثية قوياً ومتجذراً وشاملاً بشكلٍ فعلي في منطقة الشرق الأوسط المسلمة". يشير لويس إلى أن مبدأ الخلافة الوراثية الملكية انتشر حتى في الأنظمة الجمهورية.[19]

يبدو أن لحجة "الشرعية" دلالة ظاهرة. ينفق ملوك المنطقة وقتهم ومواردهم لوصف أنفسهم كممثلين حقيقيين عن ثقافاتهم ويشددون بدرجات متفاوتة على تناغم أنظمتهم مع تاريخ دولهم، والإسلام والعادات القبلية. إلا أن هذه المواصفات لا تدل إلا على أن البنى السياسية ترمي إلى إقناع الرعايا والأجانب أن حكمهم هو النتيجة الطبيعية للتاريخ والثقافة. في الواقع، تُعد الملكيات العربية ببنيتها الحالية اليوم نوعاً جديداً من الحكومات. في بعض الحالات، كالمملكة العربية السعودية والأردن، تعود الأنظمة إلى حوالي قرن من الزمن. وحتى في حالات أخرى، كالمغرب وعمان، حيث تعود جذور البيت الحاكم إلى تاريخ أطول من ذلك، تبدو درجة السلطة المركزية الذي يتمتع به الملك سابقة لا مثيل لها. تُعتبر الملكيات هذه ثمرة السياسات الاستعمارية التي روّضت الفرقاء المحليين وتكنولوجيات الحكم الحديثة التي كان من شأنها أن تربك أسلافهم وتدهشهم.[20]

لا بدّ أن نلتزم الحذر وأن لا نقبل بالوصف الذي تقدّمه الأنظمة عن نفسها كأنظمة شرعية ثقافياً ونعتبره وصفاً نهائياً. فالشرعية مفهوم يصعب جداً الوصول إليه وتطبيقه. كيف للمرء أن يعرف ما إذا كان الشعب يرى الشرعية في نظام معين؟ تقيم الحكومات الديمقراطية انتخابات دورية لدعم مطالبتها بحقها الشرعي بتولي شؤون الحكم (رغم أن بعض الديمقراطيات الحقيقية أدّت تاريخياً إلى أنظمةٍ غير ديمقراطية). تحاول الأنظمة الاستبدادية أن تفرض بعض أشكال الشرعية الديمقراطية من خلال الاستفتاءات والاستطلاعات والانتخابات المنظمة. إلا أن الملكيات لا تطالب بالشرعية استناداً إلى الإرادة الشعبية. (ما إن بدأ عصر الوطنية والديمقراطية في أوروبا، حاول أمراؤها الجدد الحصول على هذه الشرعية بالطريقتين. كان ملوك إيطاليا في بياناتهم الرسمية يدعون أنهم يحكمون باسم الله وباسم إرادة الشعب، إلا أنهم لم يستمروا طويلاً.)

لا شكّ أن الانتفاضات الشعبية ضدّ الملوك تشير إلى خسارة الشرعية ولكن حين تكون الحال مخالفة لذلك كيف يمكن القول أن الشعب يقبل بهذه الادعاءات أو يرفضها؟ فبسبب افتقار شاه إيران إلى الشرعية فرّ معظم المحللين من إيران قبل الثورة التي أطاحت به في العام 1979. يشير إليوت أبرامز أن الافتقار إلى القمع الدموي في تاريخ الملكيات يبرهن شرعيتها. إلا أن السجلات لا تبدو واضحة كفاية.

في حال كان غياب الاضطرابات الخطيرة والعنف هو اختبار للشرعية، فإن النظام الملكي الأردني، الذي واجه عدداً كبيراً من التجارب على مرّ التاريخ، بما في ذلك حرب أهلية شاملة بين عامي 1970 و1971، فشل في الاختبار. كذلك الأمر بالنسبة للنظام الملكي العماني، الذي شهد تمرداً على نطاق واسع في منطقة ظفار في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، بالإضافة إلى التحدي الذي سبق وواجهه أمام أئمة الأباضية في خلال منتصف الخمسينيات. وهذه هي أيضاً حالة النظام الملكي المغربي، الذي تعرّض لعددٍ من محاولات الانقلاب في الستينيات والسبعينيات. وفي الآونة الأخيرة، تجاوز النظام الملكي البحريني انتفاضة واسعة النطاق من خلال إستراتيجية القمع. وفي حين يبدو من الخطأ القول بأن استقرار السعودية يعتمد فقط على كفاءة قطاعها الأمني وشدته، فإنه سيكون من الخطأ أن نتجاهل الدور الذي أدّته قوات الأمن في المملكة العربية السعودية والممالك الأخرى في التعامل مع المعارضة الداخلية. لا تبدو هذه الأنظمة أنظمة لا تحتاج إلى شرطة سرية. إذا ما طبقنا اختبار الشرعية الأكثر صرامة – وهي فكرة لا يمكن لأحد أن يتصورها كشكل بديل للحكم – فلن نجد نظاماً ملكياً شرعياً ضمن أنظمة العالم العربي الملكية. باستثناء دولة قطر، وهو استثناء قابل للنقاش، واجهت الأنظمة الملكية العربية جميعها، في فترة من الفترات، معارضة طالبت بزوال النظام الملكي وبإنشاء حكومةٍ من نوعٍ آخر مكانه.

في نهاية المطاف، إن حجة الشرعية الثقافية تميل إلى الاعتماد على عدد الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط، وعلى افتراض أن مثل هذه الحالة الشاذة لا يمكن تفسيرها إلا من قبل بعض العناصر الثقافية المميزة. إلا أن تاريخ المنطقة الحديث يدلّ على أن أنظمتها الملكية تميل إلى السقوط تماماً كميلها إلى الاستمرار، مما يثير تساؤلات حول فكرة أن التقارب الثقافي يفسر استمرار نوع النظام. فقد أطيح الملوك الحاكمون أو خُلِعوا في مصر (1952)، وتونس (1957)، والعراق (1958)، واليمن (1962)، وليبيا (1969) وإيران (1979). أنشأ البريطانيون في العام 1960 في مستعمرة عدن الاتحاد الجنوبي العربي الذي تألف من مجموعة من المشايخ والسلاطين، وقد بدا هذا الاتحاد أشبه بالإمارات العربية المتحدة حالياً (وإن كان يفتقر إلى النفط)،

[19] بيرنارد لويس، "الملكية في الشرق الأوسط" (Monarchy in the Middle East)، نسخة جوزيف كوستينر، الملكيات في الشرق الأوسط: تحدي الحداثة (Middle East Monarchies: The Challenge of Modernity) (بولدر: لين رينير، 2000)، اقتباس 19.

[20] ليزا أندرسون، "الحكم الاستبدادي ومرونة الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط" (Absolutism and the Resilience of Monarchy in the Middle East)، *بوليتيكل ساينس كورتيرلي* 106، رقم 1 (ربيع 1991): 1-15.

إلا أنه انهار نتيجة التمرد الماركسي في العام 1967. إن الحجة القائلة بأن الملوك المستمرين في سدة الحكم يختلفون عن أولئك الذين فشلوا بسبب طبيعة مجتمعاتهم "القبلية" لا تتناسب طبعاً مع المعايير السوسيولوجية. في الواقع، يصعب على المرء أن يقول إن القبلية لا تحظى بأهمية كبرى في العراق أو اليمن أو ليبيا، إلا أن النظام الملكي سقط في هذه الدول الثلاثة جميعها.[21]

في النهاية، باتت الحجة القائلة بأن النظام الملكي يُعد بشكلٍ أو بآخر النظام الأكثر شرعية في العالم العربي بالمقارنة مع وضعه في مناطق أخرى من العالم حلقة مفرغة. نفتقر إلى الوسائل الموثوقة لنحكم من خلالها ما إذا كان المواطنون يقبلون بإدعاءات الشرعية الدينية أو القبلية أو التاريخية التي يدلي بها الملوك. هل يؤمن معظم المواطنين في المملكة العربية السعودية أن الإسلام الوهابي يعطي أسرة آل سعود الحق في الحكم عليهم، أو أن النسب المتحدر من سلالة النبي محمد يعطي ملوك الأردن والمغرب حقاً مماثلاً في نظر معظم أفراد شعبهم؟ رغم أن استطلاعات الرأي في العالم العربي أحرزت تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة، إلا أننا لا نود أن نتداول نتائج أسئلة الاستفتاءات كنتائج موثوقة، حتى لو سمحت الحكومات بطرحها. بهذا، بات استمرار النظام الملكي البرهان الأفضل على شرعيته من دون وسائل قياس شرعية النظام، وبصرف النظر عن عمره. وبالتالي، تصبح تلك الشرعية المثبتة كفيلةً بشرح عمر النظام.

في حين أطلق الربيع العربي الجولة الأخيرة من الحجج حول شرعية النظام الملكي، تمثل أحداث السنوات الثلاثة الماضية في الواقع عدداً من التحديات الهامة التي تواجه المنطق الكامن وراءها. من بين الرؤساء العرب الخمس الذين سقطوا أو واجهوا تحديات عظيمة، كان من المتوقع أن ينقل ثلاثة منهم (مبارك، القذافي، علي عبد الله صالح) السلطة إلى أبنائهم وكان رابعهم (الأسد) قد ورث سلطته عن والده. إن سلمنا أن أمراً معيناً يفرّق الأنظمة الملكية عن أنواع أخرى من الأنظمة، فإن هذا الأمر سيكون توريث المنصب السياسي. لكن يبدو أن العرب في الدول ذات الأنظمة الجمهورية يرفضون مبدأ التوريث أو الحكم الموروث.[22] في حال كان النظام الملكي أكثر انسجاماً مع المجتمع العربي بالمقارنة مع الحكومات ذات النظام الجمهوري، لا بد أن يكون الرأي العام العربي أكثر تقبلاً لفكرة السلطة الموروثة، حتى في الأنظمة غير الملكية. في الواقع، يثير رفضهم الواضح للتوريث التساؤلات حول فكرة الشرعية الملكية التي تعتمد على الثقافة العربية.

مع سقوط الأنظمة وسعي العرب في عدد من البلدان إلى إعادة صياغة دساتيرهم، نلاحظ أننا لا نسمع عن أي دعوات لإعادة الملوك في الجمهوريات القائمة. اعتمد الثوار الليبيون العلم الملكي، إلا أنهم لم يطلبوا من سلالة الملك إدريس العودة إلى العرش سواء أكان بدور تنفيذياً أم رمزياً، في طرابلس. وعلى غرار ذلك، لا يطالب المصريون حفيد الملك فاروق بالعودة مجدداً إلى قصر عابدين. وفي السياق عينه، لا يبحث التونسيون عن سليل العائلة الملكية الأخيرة لاستعادة العرش. ولم يطالب أي حزب في الانتخابات التونسية أو المصرية باستعادة النظام الملكي. في العراق، شاركت الحركة الملكية الدستورية العراقية برئاسة الشريف علي بن الحسين (ابن عم الملك فيصل الثاني) في الانتخابات الأولى في يناير 2005، وحصل على أقل من 0.2 بالمئة من الأصوات وبعدها لم يشارك في اللعبة الانتخابية. بعد أن حان موعد التغيير المؤسسي في العالم العربي، لم يفضل العرب أبداً النظام الملكي على غيره من أنواع الأنظمة.

وأخيراً، واجه أحد الأنظمة الملكية العربية أزمة قوية وخطيرة هزّت أواصر نظامها في العام 2011. من الصعب القول إن النظام الملكي البحريني نجا لأن الغالبية العظمى من المواطنين يرون فيه نظاماً شرعياً. حين كانت الاحتجاجات في ذروتها في ربيع العام 2011، خرج عشرات الآلاف من البحرينيين إلى الشوارع للمطالبة بالإصلاح السياسي. وإذا ما احتسبنا النسبة المئوية من مجموع السكان، نلاحظ أن التعبئة البحرينية كانت الأكبر في العالم العربي.[23] في حين

---

[21] عرضت لهذه الحجة في مقال موسع يحمل عنوان "استمرار النظام الملكي في شبه الجزيرة العربية: تحليل مقارن" (The Persistence of Monarchy in the Arabian Peninsula: A Comparative Analysis)، في جوزيف كوستينر، *الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط: تحدي الحداثة* (*Middle East Monarchies: The Challenge of Modernity*) (بولدر، كولورادو: لين رينر، 2000).

[22] تقول دينا شحاتة إن جهود مبارك لتنصيب ابنه جمال في سدة الرئاسة كانت سبباً رئيساً لفقدانه لدعم النخب السياسية المصرية. "سقوط فرعون: كيف انتهى نظام حسني مبارك" (The Fall of the Pharaoh: How Hosni Mubarak's Regime Came to an End)، *فورين بوليسي*، مايو 2011.

[23] يشير التعداد السكاني البحريني 2010 إلى أن عدد المواطنين يبلغ 568399 في حين أن مجموع السكان يصل إلى 1234571، علماً أن أغلبية السكان الأجانب هم من آسيا. حكومة البحرين، تعداد السكان 0102، <http://www.census2010.gov.bh/results_en.php>. وصفت صحيفة *نيو يورك تايمز* مظاهرات ميدان الشهداء التي جرت في 22 فبراير بأنها بلغت "درجة بدت أنها تصغّر أكبر مظاهرة شهدتها هذه الدولة الصغيرة الخليجية. تشير الصحيفة عينها إلى أن المظاهرات قطعت أميالٍ من شوارع وسط البلد والطريق السريع في المنامة"، رغم أنها لم تقدّم أي تقديرات عددية. شارون أوترمان وج. دايفيد غودمان، "يحتج مئات الآلاف في منطقة الشرق الأوسط" (Hundreds of Thousands Protest Across the Middle East)، *نيويورك تايمز*، 25 فبراير 2011، <http://www.nytimes.com/2011/02/26/world/middleeast/26unrest.html>. قدّرت مجموعات المعارضة حجم المظاهرات بين 100 ألف و200 ألف. وقدّر تقرير آخر نُشر في *نيويورك* تايمز أن "أكثر من 100 ألف شخص تجمعوا في الطرقات" في خلال الاحتجاجات في شهر فبراير وأوائل شهر مارس 2011. إليزابيت بوميلر ونيل ماكفاركوهار، "وصول غيتس إلى البحرين في خضم احتجاجات ضخمة" (Gates Arrives in Bahrain amid Huge Protests)، *نيويورك تايمز*، 11 مارس 2011، <http://www.nytimes.com/2011/03/12/world/middleeast/12unrest.html>.

أن مجموعة المعارضة الشيعية الرئيسية "الوفاق" لم تطالب بوضع حد لنظام الحكم الملكي كمؤسسة، تراها طالبت بوضع حد لسلطة الملك والأسرة الحاكمة. في بيانهم الصادر في 11 يوليو 2011 تحت عنوان "رؤية الوفاق في إصلاح السلطة التنفيذية" طالبت المجموعة بجعل الشعب مصدر السلطات كافةً". ولتحقيق هذه الغاية، لا بدّ من اختيار رئيس الوزراء من أكبر كتلة في الهيئة التشريعية المنتخبة انتخاباً عادلاً، وأن يكون ثلث الوزراء على الأقل من السلطة التشريعية، وأن تحظى الحكومة بمباركة انتخابات برلمانية، وأن تمتلك الحكومة سلطة تنفيذية كاملة.[24] في حين يبدو الملك انطلاقاً من هذه النظرة قادراً على الحكم، قد تؤدي هذه النظرة إلى تغيير عميق في طبيعة القوة السياسية في البلاد، أو في الواقع إلى إزاحة أسرة آل خليفة من السلطة التنفيذية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المجموعة السياسية الشيعية الرئيسة الأخرى في البحرين "الحقّ" دعت صراحةً لإنهاء الحكم الملكي وتأسيس جمهورية في مارس من العام 2011.[25]

يثير تاريخ الستين عاماً السابق وأحداث الانتفاضات العربية تساؤلات حول الحجة القائلة بأن البعض يرى في الملكية نموذجاً "شرعياً" في شكلٍ فريد للحكومة في العالم العربي.

يثير تاريخ الستين عاماً السابق وأحداث الانتفاضات العربية تساؤلات حول الحجة القائلة بأن البعض يرى في الملكية نموذجاً شرعياً في شكلٍ فريد للحكومة في العالم العربي. مما لا شك فيه، كثرٌ هم المواطنون في المغرب، والأردن، والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الذين يعتقدون أن ملوكهم يتولون حكمهم بطريقة شرعية. يخصص كل من هذه الأنظمة الوقت والموارد لإقناع المواطنين بتلك الشرعية. إلا أن الأمر كذلك بالنسبة للملوك العرب الذين سقطوا في ما مضى وللرؤساء العرب الذي سقطوا منذ العام 2011. في الحقيقة يصعب في غياب بيانات اقتراع موثوق بها، إثبات أن الغالبية العظمى من المواطنين في الدول العربية ذات الأنظمة الملكية يعتبرون أنظمة بلادهم نموذجاً شرعياً للحكومة بدلاً من مجرد قبولها كشكل للحكومة التي يعيشون في ظلها.

التفوق الوظيفي: الأداء والإصلاح

قدّم الأدب الحديث نوعاً آخر من الحجج حول الاستقرار الملكي تقول إن الملوك هم ببساطة أفضل حين يتولون سدة الحكم. تقوم هذه الحجة على عنصرين. يدعي الجزء الأقل تأكيداً أن الأنظمة الملكية تحقق نتائج أفضل لمواطنيها مما تقوم به الجمهوريات على الصعيد الاقتصادي. أما الجزء الأكثر انتشاراً فيقول إن الأنظمة الملكية أكثر قدرة على إرساء الإصلاح السياسي بمصداقية وفعالية في وجه المعارضة، وبالتالي على نزع فتيلها. في حين ثمة أفكار مثيرة للاهتمام تولدت من مختلف فروع حجة التفوق الوظيفي، لا يعتبر أي منها في نهاية المطاف قادراً على تقديم تفسير مقنع للاستقرار الملكي.

يقول مايكل هيرب إن الملوك العرب "استفادوا من المقارنات بين حكمهم وحكم الرؤساء ... وقد أدّت هذه المقارنة على وجه الخصوص إلى زرع روح العصر في العالم العربي قبل الربيع العربي، وهي روح تمتعت الملكية في ظلّها بقدر من القبول كنظام أعطى نتائج أفضل (أو على الأقل نتائج أقل سوءاً) من البدائل المتاحة."[26] يقدّم فيكتور مينالدو حجة أكثر طموحاً تقول إن نظام الضوابط والموازين الداخلية الذي فرضها نظرائهم من أفراد العائلة الحاكمة والمؤسسات الاستشارية النخبوية على الملوك أوجدت قيوداً على السلطة الاستبدادية وشجعت بالتالي على وضع حقوق ملكية مستقرة، والتوجه إلى الاستثمار، والسعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.[27]

وتكمن المشكلة هنا في فصل ثروة ملوك النفط الكبيرة عن مسألة الأداء. لا ينبغي أبداً أن نتفاجئ بأن الكويتيين، والقطريين، والإماراتيين يشعرون برضا أكبر من ذلك الذي يشعر به التونسيون أو المصريون أو السوريون، بالنظر إلى الفوارق الهائلة في نصيب الفرد من الدخل القومي. (يقول مينالدو في مقاله إنه يستطيع استبعاد آثار النفط في أبحاثه، إلا أن بياناته لا تتعدى العام 2011، وبالتالي فإن فائدتها تبدو أقل في تحليل أزمة الربيع العربي تحديداً. ويطالب مينالدو

[24] جمعية الوفاق الوطني الإسلامي، "حكومة من أجل الأمة: رؤية الوفاق في إصلاح السلطة التنفيذية"، 7 يوليو 2011، <http://alwefaq.net/index.php?show=news&action=article&id=5728>.

[25] "الائتلاف البحريني يصدر البيان الأول بشأن تأسيس الجمهورية"، jadaliyya.com، 9 مارس 2011، <http://www.jadaliyya.com/pages/index/839/bahraini-coalition-for-a-republic-issues-first-statemen>.

[26] مايكل هيرب، "مسائل ملكية" (Monarchism Matters)، *فورين بوليسي*، 26 نوفمبر 2012، <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/11/26/monarchism_matters>.

[27] مينالدو، "ملكيات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المرنة" (The Middle East and North Africa's Resilient Monarchs)، 711.

أيضاً بقياس الاستقرار السياسي، وليس استقرار النظام. وهكذا، فإن النظام الذي شهد اضطرابات بسيطة على مرّ السنوات ولقي مصير الإطاحة قد يكون استناداً إلى هذا المقياس أكثر استقراراً من نظام شهد العديد من الإضرابات وأعمال الشغب وبقي في السلطة.) الاختبار الصعب الذي يواجه الحجج االقائلة بأن الدول ذات الأنظمة الملكية تقدّم خدمات أفضل مما تقوم به الجمهوريات يكمن في النجاح الذي حققته الأنظمة الملكية غير النفطية كالمغرب والأردن.

تبدو الأدلة في هذا المضمار مختلطة، إلا أنها لا تدعم في شكلٍ أكيد وقوي فرضية التفوق الوظيفي. بلغ متوسط دخل الفرد في الأردن (حوالي 5400 دولار في العام 2010 على أساس تعادل القوة الشرائية) والمغرب (4800 دولار فى العام 2010) مستويات أقل من تلك التي وصل إليها في مصر (6200 دولار في العام 2010) وتونس (9400 دولار فى العام 2010) عشية ثورات عام 2011.[28] وتبدو مؤشرات "جيني" الذي يقيس التفاوت وعدم المساواة في الدخل على مقياس مؤلف من 100 نقطة، في الأردن (33.8 في العام 2008) ومصر (30.8 في العام 2008) وتونس (36.1 في العام 2010) متشابهة تقريباً. (لم يقدم المغرب هذه الأرقام للبنك الدولي.[29]) لا يبدو توزيع الدخل في الأردن على الأقل استناداً إلى هذا المقياس الإجمالي أكثر مساواة من التوزيع المصري أو التونسي. يدعم مؤشر تصورات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية بعض الشيء فكرة أن الأنظمة الملكية توفر إدارة أفضل، لا سيما وأن الدول الثمانية ذات الأنظمة الملكية سجلت متوسطاً يبلغ 5.2 في تقرير عام 2010 (علماً أن 10 تعني عدم وجود فساد على الإطلاق) في حين بلغ متوسط الفساد في الدول العربية التسعة ذات النظام الجمهوري 2.5.[30] ومع ذلك، فإن العلاقة بين هذا الترتيب واستقرار النظام تكاد تكون مطلقة. أظهر المسح أن تونس (4.3) احتلت مرتبة أعلى من تلك التي حققها المغرب (3.4) وقريبة جداً من الأردن (4.7). واحتل السودان (1.6) والعراق (1.5)، وهي دول لم تطلها اضطرابات عام 2011، المراتب الأدنى في العالم العربي. ونظراً لعدد الاحتجاجات في المغرب والأردن في خلال الربيع العربي، سيصعب القول أن مواطني هذه البلدان كانوا راضين عن نوعية الحكم. في حال كانت بعض الدول ذات الأنظمة الملكية أفضل من بعض الجمهوريات في العالم العربي، فإن السبب يُعزى إلى القرارات المحددة التي اتخذها القادة والسياسات التي اعتمدوها بالإضافة إلى مستوى الثروة العام أكثر مما يُعزى إلى أمور متأصلة في طبيعة النظام.

ترتبط الحجة الأكثر انتشاراً عن تفوق النظام الملكي الوظيفي في مواجهة التحدي السياسي بقدرة الملوك الجيدة إجمالاً على تقديم تنازلات للمعارضة التي تنزع فتيل المطالب المنادية بتغيير النظام. استناداً إلى هذه الحجة، يمكن للملوك أن يصلحوا بشكلٍ مقنع أكثر مما يقوم به الرؤساء. ويُعزى ذلك إلى بقائهم بشكلٍ أو بآخر فوق النزاعات السياسية ولأنهم يملكون قوىً لاً قيود حولها ولأنهم أقدر من الرؤساء على القيام بإصلاحات من الأعلى. خلافاً للأحزاب الحاكمة، يمكن للملوك أن يتحملوا مساحة كبيرة للتعبير السياسي ويلعبوا دور الوسيط بين مختلف الفصائل من دون أن يخشوا فقدان وظائفهم. ولما كان الشعب لا ينتخب الملوك، يمكن للملوك في الحقيقة أن يوافقوا على دعوة الشعب إلى انتخاب من يتولى مناصب أدنى من منصبهم.[31]

على غرار حجة الشرعية، لحجة التفوق الوظيفي الحديثة أصل أكاديمي طويل. وهذا الأصل ليس إلا شكلاً مختلفاً من الفرضية التي قدّمتها ليزا أندرسون قبل عشرين عاماً حين قالت إن النظام الملكي يناسب وظيفياً بناء الدولة الذي يتطلب سلطة شخصية مركزية قادرة على قيادة القوة العسكرية.[32] لم تقل أندرسون إن الدول ذات الأنظمة الملكية أفضل وظيفياً من الجمهوريات للقيام بهذه المهمة، إنما قالت إنها ببساطة أفضل للقيام بها وبالتالي فهي تحظى بفرصة للنجاح تساوي تلك التي تحظى بها الدول المجاورة التي تعتمد النظام الجمهوري. وفي عملٍ قدّمته في وقت لاحق، قالت أندرسون أن الملوك ملائمون أكثر من الوطنيين العلمانيين للتعاطي مع الغموض الذي يلف بالهوية السياسية في المنطقة، لا سيما وأن مطالب الملك بالحكم لا ترتبط بمفهوم الهوية الوطنية الضيق. يُعتبر الملوك ملائمين أكثر لإدارة مجتمعٍ يضم مجموعة متنوعة من المجتمعات – بربر

[28] أرقام مأخوذة من وكالة الاستخبارات المركزية، كتاب حقائق العالم، <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2004rank.html>.

[29] البنك الدولي، مولد البيانات النسبية الإلكتروني، <http://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI>.

[30] منظمة الشفافية العالمية، مؤشر تصورات الفساد 2010، <http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2010/results>.

[31] راجع هيرب، "مسائل ملكية" (Monarchism Matters)، ومارتينا أوتاواي ومروان المعشر، "الدول ذات الأنظمة الملكية العربية: فرصة للإصلاح لم تتحقق بعد" (Arab Monarchies: Chance for Reform, Yet Unmet)، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ديسمبر 2011، <http://carnegieendowment.org/files/arab_monarchies1.pdf>.

[32] أندرسون، "الحكم الاستبدادي والمرونة في الدول ذات الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط" (Absolutism and the Resilience of Monarchy in the Middle East).

وناطقين بالعربية ومسيحيين ويهود بالإضافة إلى المسلمين السنة والشيعة وعدد كبير من القبائل والعشائر – لأن الملك يحتل مكانة أعلى منهم جميعاً.[33] ضمنياً، يمكن للملك الذي يسيطر على المجتمع أن يسمح للقوى الاجتماعية أن تتنافس الواحدة مع الأخرى لا سيما وأن انتصار أو فشل أي منها لن يؤثر على منصب الملك. وسّع مايكل هيرب حجة أندرسون الضمنية التي يتناول من خلالها قدرة الملك بالسماح بمنافسة سياسية، منافسة قد تكون ديمقراطية. يشير هيرب إلى أن الملوك العرب أكثر رغبة وكذلك قدرة من الرؤساء على المباشرة بإصلاح سياسي لأنهم لا يواجهون خطر الانتخابات الحقيقية كذلك الذي يواجهه الرؤساء الذين يعتمدون على واجهة السيادة الشعبية.[34]

تحمل هذه الحجة بعض الصحة إلا أنها لا تُطبّق على الأنظمة الملكية كلّها. في الدول حيث يحكم الملوك الفرديون كالمغرب والأردن، بدا أن هؤلاء الملوك قادرون على اتخاذ خطوات لمنع الاستياء الشعبي كطرد رؤساء الوزراء وإرساء إصلاحات سياسية حذرة. يبدو أن هذه الخطوات، من دون التأكيد عليه، ساهمت في تعزيز قدرة هذه الأنظمة على البقاء في السلطة. ولكن، في أنظمة الخليج الملكية التي تحكمها سلالات، لا نلاحظ أي إصلاح سياسي جدي أو أي نوع من أنواع التغيير الحكومي التي ميّزت ردة فعل الأردن إزاء الربيع العربي.[35] على العكس من ذلك، شهدت دول الخليج كافة حدوداً على الحريات السياسية أكبر مما تمتعت به قبل ذلك، أما البحرين فقد اعتمدت على الإكراه لقمع المطالب الشعبية الداعية إلى الإصلاح. ولا شكّ أنهم لم يشهدوا أي خطوات أكبر تجاه حكم أكثر ديمقراطية.

يُعزى الفارق بين الأنظمة الملكية إلى اختلاف موقع الأسر الحاكمة الهيكلي عن ذلك التي يتمتع به ملوك الأردن والمغرب. باستثناء جزئي لسلطان عمان، يحكم ملوك الخليج وأمرائه على رأس عائلات كبيرة تتقاسم السلطة التنفيذية من خلال الحكومة وغير ذلك من المناصب. لا يستطيع الحاكم أن يستبدل ببساطة رئيس الوزراء حين يشعر بسخط شعبي لأنه قد يكون هو شخصياً رئيس الوزراء (كما هي الحال في المملكة العربية السعودية وعُمان) أو قد يكون المنصب من نصيب أحد أعمامه أو أبناء عمه أو أبناء أخيه. يتولى أفراد الأسرة الحاكمة حوالي ثلث المناصب الحكومية في كلّ دولةٍ من دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك أهم المناصب. ففي عُمان لا يتولى السلطان منصب رئيس الوزراء فحسب، إنما يتولى أيضاً مهام كل من وزارة الخارجية والدفاع والمالية ويترأس أيضاً المصرف المركزي. تعيق طبيعة الأنظمة الملكية التي تتولى الأسر الحكم فيها الحاكم في هذه الأنظمة لدرجة أنه، بالنسبة لأهداف هذه الحجة التي تتناول النظام الملكي والإصلاح السياسي، نحتاج إلى أخذ شكلي النظام بعين الاعتبار كنوعين مختلفين من الأنظمة.

يقدم هيرب قولاً مقنعاً فيقول إن "عنصر السلالة" في الأنظمة الملكية الخليجية يساعد على تفسير طول عمر هذه الأنظمة. فهي ليست أنظمة "الرصاصة الواحدة". تعمل الأسرة الممتدة كدائرة استخباراتية مدمجة و "كحزب حاكم" وظيفي فيما تحافظ على شبكات بين أفراد الشعب و تُعلِم الحكام بكلّ جديد في ما يتعلق بالتيارات التي ينتهجها الرأي العام.[36] ولكن الطابع السلالي من هذه الملكيات يشكل الآن عائقاً أمام الإصلاح السياسي. تغيير مجلس الوزراء استجابة لضغط الرأي العام والبرلمان يعني إضعاف قاعدته الداعمة الأساسية، وهي عائلته، وقد يقوّض أيضاً حكم عائلته. وقد تجلى هذا بشكل كبير في البحرين في العام 2011. لو أقال الملك عمه رئيس الوزراء في بداية الاحتجاجات الشعبية، لكانت هذه الخطوة ربما مكّنته من تجنيب الحشد الشعبي المطالب بالتغيير السياسي واحتوائه. إلا أنه لم يكن يرغب بذلك أو يستطيع فعل ذلك. في الحقيقة، إن تحميل الحكومة المسؤولية مباشرة وتأليفها من أعضاء البرلمان تلبيةً لمطالب المعارضة في البحرين والكويت يهدد في شكلٍ مباشر حق العائلة الممتدة بالحكم. تسير ضرورات السلالة الحاكمة الهيكلية اليوم في شكلٍ مباشر ضدّ الميل الإقليمي الذي يشجع على المشاركة الشعبية في السياسة وإلى فرض حدود ديمقراطية أكبر على السلطة التنفيذية.

---

[33] ليزا أندرسون، "السلالات الحاكمة والوطنيون: لماذا استمرت الدول ذات الأنظمة الملكية" (Dynasts and Nationalists: Why Monarchies Survive)، كوستينر، *الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط*، مقتبس من 66. وتعتبر كذلك حجة مشابهة بروبيرغ، "الآليات المستدامة في الأنظمة الاستبدادية العربية".

[34] مايكل هيرب، "الأمراء والبرلمانات في العالم العربي" (Princes and Parliaments in the Arab World)، *ميدل ايست جورنال* (مجلة الشرق الأوسط) 58، عدد 3 (يوليو 2004).

[35] ابتكر مايكل هيرب هذا المصطلح، *كل شيء في العائلة: الحكم المطلق، والثورة، والديمقراطية في ملكيات الشرق الأوسط* (*All in the Family: Revolution, Absolutism and Democracy in Middle East Monarchies*) (ألباني: مطبوعات جامعة ولاية نيويورك، 1999).

[36] هيرب، *كل شيء في العائلة* (*All in the Family*)، الفصلين 1 و9.

الإصلاح السياسي الملكي: النظام الفردي مقابل النظام الملكي السلالي

تبرهن مراقبة أسلوب ردة فعل الأنظمة الملكية العربية إزاء تحديات الربيع العربي هذا الفارق الهام بين الأنظمة الفردية وبين الأنظمة السلالية.

الأنظمة الملكية الفردية

لم يصبح المغرب أو الأردن نظاماً ملكياً دستورياً مؤهلاً تأهيلاً كاملاً تلبيةً للاحتجاجات والمطالب الداعية إلى الإصلاح التي شهدها كلاهما في خلال الربيع العربي. في كلتا الحالتين، حافظ الملك على معظم سلطاته التنفيذية، بل حتى كلها، ودوره الرئيس في النظام. إلا أن ملك المغرب محمد السادس وملك الأردن عبد الله الثاني تمكنا من اتخاذ خطوات لتحقيق قوةٍ برلمانية أكبر وإصلاح ديمقراطي نتيجة الضغط الشعبي مما ساعدهما على المحافظة على عرشهما بينما كان رؤساء الدول الجمهورية المجاورة في الدول المجاورة يسقطون.

تحرّك الملك محمد السادس سريعاً ما إن بدأت الاحتجاجات في المغرب في شهر فبراير من العام 2011. في 9 مارس 2011، قدّم الملك خطاباً وطنياً متلفزاً عيّن من خلاله لجنة أوكلها تقديم توصيات خاصة للتغيير الدستوري ومن بين تلك التغييرات، وعد بضمان تعيين زعيم أكبر حزب في البرلمان لتشكيل الحكومة. (كان تعيين رئيس الوزراء حقاً خاصاً من حقوق الملك.) في الأول من يوليو من العام 2011، حظي الدستور الجديد – بما في ذلك التغيير بشأن تعيين رئيس الوزراء – بموافقة الأغلبية ضمن استفتاء شعبي. لم يكن الدستور الجديد واضحاً في ما يتعلق بدور الملك الصحيح في النظام السياسي، إلا أنه يحافظ على دوره كرئيس للدولة وقائد للقوى المسلحة؛ ويؤكد على حقّه بإقالة الحكومة والبرلمان؛ ويحافظ على منصبه التاريخي كأمير للمؤمنين وعلى دوره كقائد للمؤسسات الإسلامية في البلاد. من ناحية أخرى، يزخر الدستور الجديد باللغة الديمقراطية ويضمن حقوق المؤسسات غير الحكومية والمؤسسات المدنية بالتماس الحكومة.[37]

أفقد الإصلاح السريع الذي قام به الملك احتجاجات الشارع المغربي زخمها. ورغم أن التظاهرات المشتتة استمرت، إلا أنها لم تجذب أعداداً كتلك التي جذبتها احتجاجات فبراير 2011 ولم تصل إلى ما وصلت إليه. ركز العمل السياسي أكثر على انتخابات نوفمبر 2011 البرلمانية، وهي الانتخابات الأولى المنتظر تنظيمها في ظل الدستور الجديد. طالب بعض زعماء الاحتجاج بمقاطعة الانتخابات، وبلغت نسبة التجمع 45 بالمئة، وهي نسبة أعلى من تلك التي حققتها الانتخابات النيابية السابقة في العام 2007، إلا أنها لم تكن تأييداً مدوياً للإصلاحات الجديدة.[38] مع ذلك، أزاحت إصلاحات الملك الجديدة والانتخابات الطاقة السياسية في البلاد من الشوارع. فاز حزب العدالة والتنمية الإسلامي بأغلبية المقاعد، فحصل على 107 من أصل 395 بعد أن حصل على حوالي 23 بالمئة من الأصوات. استناداً إلى الدستور الجديد، عيّن الملك رئيس الحزب، عبد الإله بنكيران، رئيساً للوزراء.

برهن أداء حكومة بنكيران في خلال عام ونصف تلت الانتخابات أن تغييرات العام 2011 الدستورية لم تأت بأي تغيير مهم في السلطة الحقيقية في المغرب. لم يتحدى رئيس الوزراء الملك في المسائل المهمة. استمر موظفو القصر في التدخل في مسائل الدولة التي تُعتبر في الأنظمة الملكية الدستورية الأوروبية حكراً على الحكومة.[39] وبالتالي قوّض

---

[37] بول سيلفرستين، "قياس الدستور المغربي الجديد" (Weighing Morocco's New Constitution)، مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط، 5 يوليو 2011، <http://www.merip.org/mero/mero070511>.

[38] دافني ماكوردي، "انتخابات المغرب الجديدة، هل تشبه الانتخابات القديمة؟" (Morocco's New Elections, Same as the Old Elections?) *فورين بوليسي*، 28 نوفمبر 2011، <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/11/28/moroccos_new_elections_just_like_the_old_elections_0>.

[39] معطي منجب، "إسلاميو الملك" (All the King's Islamists)، صدى، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، 20 سبتمبر 2012، <http://carnegieendowment.org/sada/2012/09/20/all-king-s-islamists/dvbw>؛ دايفيد بولوك، "هل يُعتبر المغرب نموذجاً أم وهماً" (Is Morocco a Model or a Mirage?)، ألMونيتر، 2 مارس 3102، <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/03/morocco-king-mohammed-reforms-islamists-pjd.html>؛ أندرو هاموند، "المعارضة المغربية تقول إن النظام الملكي لا يزال يحكم" (Moroccan Opposition Says Monarchy Still Calls the Shots)، رويترز، 10 ديسمبر 2012، <http://www.reuters.com/article/2012/12/10/us-morocco-king-islamists-idUSBRE8B90US20121210>.

الملك محمد السادس حركة الاحتجاج بينما بقي مسيطراً على سلطات الملك الأساسية. بدا التغيير الدستوري الذي أحدثه في العام 2011 والذي فرض عليه أن يعيّن زعيم أكبر كتلة نيابية لمنصب رئيس الوزراء الخطوة الأولى على درب تحقيق النظام الملكي الدستوري الحقيقي في المغرب. ولكن حتى الآن، لا تزال إصلاحه تبدو انتصاراً تكتيكياً لاستقرار النظام أكثر مما تبدو بدايةً للإصلاح السياسي الحقيقي.

ولكن حتى الآن، لا تزال إصلاحات الملك محمد السادس تبدو انتصاراً تكتيكياً لاستقرار النظام أكثر مما تبدو بداية للإصلاح السياسي الحقيقي.

جاءت ردة فعل الملك عبدالله الثاني في الأردن أكثر حذراً تجاه الاحتجاجات في البلاد من ردة فعل نظيره الشريف المغربي. استناداً إلى التقاليد الملكية الأردنية العريقة التي تحكم إدارة الأزمات، أقال عبد الله رئيس الوزراء في فبراير 2011 ومن ثم أقال بديله في أكتوبر 2011. وحصل أن استقال رئيس الوزراء الثالث الذي تولى زمام الأمور في الأردن في خلال الربيع العربي القاضي الدولي البارز عون الخصاونة من منصبه في أبريل 2012، بعد أن استاء من عجزه عن تطبيق الإصلاح السياسي. وتمّ استبدال بديله في أكتوبر 2012. في خلال احتجاجات الربيع العربي التي استمرت لفترة عامين ونصف العام، تولى منصب رئاسة الوزراء في الأردن خمسة رؤساء وتم تشكيل ستّ حكومات. في غضون ذلك، أصبحت الاحتجاجات أمراً دورياً، ليس فقط في عمان إنما أيضاً في مدن صغيرة كالكرك ومعان التي لطالما شكلت على مرّ التاريخ حجر أساس للدعم الذي لقيه النظام الملكي الهاشمي.[40]

وفي حين أبقى الملك الموسيقى للعبة مقاعد رئاسة الوزراء التقليدية صادحةً، وعد الملك أيضاً بإحداث إصلاحات سياسية جوهرية. فعيّن لجنة خاصة لتقدّم توصياتها بشأن التعديلات الدستورية والقانونية التي عرضت بالفعل لمجموعة من التوصيات التي بدت غير كافية بالمقارنة مع الإصلاحات التي اعتمدها ملك المغرب. أعلن ملك الأردن في خطاب ألقاه في يونيو 2011 أن الأردن سيعمل على وضع نظام يتمّ بموجبه تعيين رئيس أكبر كتلة نيابية رئيساً للوزراء، إلا أنه رفض تحديد جدول هذه الإصلاحات الزمني.[41] تمّ تغيير قانون الانتخابات على الهامش، إلا أن جوهر النظام الانتخابي بقي على حاله، مع إبقاء قانون الصوت الواحد لكل منطقة للتمثيل في البرلمان. طالب مؤيدو الإصلاح السياسي على الدوام بمنح كلّ ناخب الحقّ بأكثر من صوت، ليتمكن الناخبون بالتالي من دعم العشيرة وحلفائهم القبليين بصوتٍ واحد ودعم الحزب السياسي بصوتٍ آخر. في حين مال القانون الانتخابي الجديد إلى منح الأحزاب دوراً أكبر، محدداً 27 مقعداً ليتم انتخابها على أساس التمثيل النسبي، لا تزال أغلبية المقاعد تُوزع وفقاً للصوت الواحد، أي أسلوب المحافظة. وبينما يدعو الملك إلى نظام حزبي أقوى، تراه لا يزال غير راغبٍ بالمخاطرة والسعي إلى تقوية الأحزاب هذه المرة.[42]

قرأ الحزب السياسي الأبرز والمهم في الأردن، حزب جبهة العمل الإسلامي ، المستقبل واختار بالتالي مقاطعة الانتخابات التي ستُعقد في يناير 2013، احتجاجاً على ما اعتبره افتقاراً لإصلاح سياسي جدي في قانون الانتخابات. وكانت جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، قد قاطعت انتخابات عام 2010 استناداً إلى الأسس عينها تقريباً.[43] لذلك، بدلاً من

---

[40] رنا ف. صويص، "الأردن يمشي بهدوء بعد الاحتجاجات المستعرة" (Jordan Treads Softly Amid Rising Protests)، *نيويورك تايمز*، 4 يوليو 2012، جودي <http://www.nytimes.com/2012/07/05/world/middleeast/05iht-m05-jordan-reform.html?smid=pl-share>؛ رودورن، "المظاهرات تندلع في مختلف المناطق الأردنية بسبب أسعار الغاز" (Riots Erupt Across Jordan over Gas Prices)، *نيويورك تايمز*، 13 نوفمبر 2012، <http://www.nytimes.com/2012/11/14/world/middleeast/jordan-faces-protests-after-gas-price-proposal.html?smid=pl-share>؛ كارين فهيم، "مع اقتراب الانتخابات، غضب عارم يُظهره المحتجون إتجاه الملك" (As Elections Near, Protestors in Jordan Increasingly Turn Anger Toward the King)، *نيويورك تايمز*، 21 يناير 2013، <http://www.nytimes.com/2013/01/22/world/middleeast/as-elections-near-protesters-in-jordan-increasingly-turn-anger-toward-the-king.html?smid=pl-share>.

[41] شون يوم، "إصلاحات الأردن الوهمية" (Jordan's Fictional Reforms)، *فورين بوليسي*، 9 نوفبر 2011، <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/11/09/jordans_fictional_reforms>؛ شون يوم، "الأردن يتبع المغرب" (Jordan Goes Morocco)، *فورين بوليسي*، 19 أغسطس 2011، <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/08/19/jordan_goes_morocco>؛ وشادي حميد وكورتني فرير، " ما مدى استقرار الأردن؟ إصلاحات الملك عبد الله غير المكتملة وتحدي الربيع العربي" (How Stable is Jordan? King Abdullah's Half-Hearted Reforms and the Challenge of the Arab Spring) ، موجز السياسة الصادر عن مركز بروكجنز الدوحة، نوفمبر 2011، <http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2011/11/jordan%20hamid%20freer/10_jordan_hamid_freer>.

[42] دانيا غرينفيلد، "ملك الأردن يطلق الثورة البيضاء"، ألـ مونيتور، 14 فبراير 2013، <http://www.al-monitor.com/pulse/origi-nals/2013/02/jordan-king-abdullah-ii-white-revolution.html>.

[43] "ستقاطع جماعة الإخوان المسلمين الانتخابات المبكرة" (Jordan's Muslim Brotherhood to Boycott Early Elections)، بي بي سي، 13 يوليو 2012، <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-18825221>.

أن تكون الانتخابات النيابية الأردنية اختباراً انتخابياً حقيقياً للقوة السياسية الإسلامية في خضم الربيع العربي على غرار الانتخابات المصرية، والتونسية، والليبية والمغربية، باتت هذه الانتخابات تدور أكثر حول قدرة القصر على إقناع عددٍ مقبول من الناخبين بالوقوف ضد دعوة الإخوان لمقاطعة الانتخابات (وهي دعوة انضم إليها عدد من الجماعات السياسية الأخرى التي تميل أكثر إلى العلمانية). أما عن النتائج، فيمكن وصفها بأنها كالقرعة. أفادت الحكومة أن نسبة الإقبال بلغت 56 بالمئة من الناخبين المسجلين، وهي نسبةٌ صورتها الحكومة بأنها كانت انتصاراً.[44]

بدا أن البرلمان الجديد يشبه في شكل ملحوظ البرلمان القديم. فقد انتخب سعد هايل سرور رئيساً له بعد أن شغل هذا المنصب ست مرات في السابق. بعد مشاورات مكثفة بين الكتل النيابية التي تشكلت بعد الانتخابات – بتشجيع من الملك باعتبارها علامة على زيادة المدخلات البرلمانية في تشكيل الحكومة – تم إعادة تعيين عبد الله النسور رئيساً للوزراء.[45] لم تتغير أمور كثيرة في الأردن. وربما كان الملك عبد الله الثاني ينوي ذلك من الأول.[46] ويبقى أن نرى ما إذا كان البرلمان الجديد سيرقى إلى مستوى وعود الملك بالإصلاح السياسي والإداري.

اتخذ كل من محمد السادس وعبد الله الثاني خطوات رشيقة في وجه التحديات المتمثلة بالربيع العربي. في حين استمرت الاحتجاجات في كلا البلدين (في الأردن أكثر من المغرب)، واستمرت حكومتا البلاد في مواجهة مشاكل اقتصادية خطيرة (مشاكل أكثر تفاقماً في الأردن بسبب تدفق مئات آلاف اللاجئين السوريين)، لا يبدو أن كلا الدولتين اللتين تعتمدان النظام الملكي تواجهان خطر السقوط على المدى القريب. سأناقش لاحقاً في شكل أكثر تفصيلاً العوامل التي يمكن أن تؤثر على مدى عمر النظام الملكي في هاتين الحالتين. أما الآن فيكفي أن أقول إن هؤلاء الملوك الفرديين كانوا قادرين، بسبب المزايا المؤسسية التي يؤمنها نوع النظام الملكي الذي يعتمدون، على تجنّب الغضب العام وحصره وإعادة توجيهه بطرق لا يمكن لنظرائهم من الملوك الذين ينتمون إلى أسر حاكمة اعتمادها. فقد عرض كلّ من ملك الأردن وملك المغرب عناصر محدودة من عناصر الإصلاح السياسي (فيما حافظا على السلطة المطلقة في أيديهما)، وعقدا الانتخابات البرلمانية، وغيرا الحكومات. في المغرب، عيّن الملك رئيس وزراء إسلامي، بعد فوز حزبه بالأغلبية الساحقة في الانتخابات البرلمانية. في الأردن، أقال الملك أربعة وزراء حكومة وأشرف على تشكيل ست حكومات. امتصت هذه المناورات السياسية ما يكفي من طاقات شعوبها لدرء كل الاحتمالات التي كانت لتحصل جراء تحديات أكثر خطورة يواجهها النظام.

الأنظمة الملكية السلالية

نجا ملوك السلالات الحاكمة في الخليج أيضاً بنجاح من اضطرابات الربيع العربي، إلا أن الاستراتيجيات التي اعتمدوها كانت بالضرورة مختلفة جداً عن تلك التي اعتمدها ملكا المغرب والأردن. لم يكن بمقدور الأنظمة الملكية السلالية أن تلعب لعبة الإصلاح السياسي القائمة على التغييرات الحكومية والإصلاحات الانتخابية وذلك لأن التغيرات الحكومية والصلاحيات الجديدة التي يمكن أن تمنح للبرلمان قد تهدد بشكل مباشر حق الأسر الحاكمة في الحكم. في حين كان بإمكان الملك عبد الله الثاني إقالة أربعة وزراء حكومة من دون أن يعتقد أحدهم أن في الأمر أي انتقاص من السلطة الحاكمة، فإن طرد رئيس الوزراء في المملكة العربية السعودية يعني طرد الملك لنفسه. أما في البحرين، فالأمر يعني إقالة الملك لعمه؛ وفي قطر يعني إقالة الملك لابن عمه؛ وفي الكويت، يعني طرد الأمير لابن أخيه (إلا أن الأمر حصل في الكويت بعد عام من المناورات تقريباً والتي أدت أخيراً إلى استبدال رئيس الوزراء بأحد أفراد العائلة الحاكمة). في حين تمكن الملك محمد السادس من تعيين رئيس وزراء إسلامي بعد فوز حزبه بأغلبية مقاعد البرلمان، فإن تعيين رئيس وزراء من عامة الشعب يبدو غير مقبول في الأنظمة الملكية السلالية الخليجية، لأن ترأس ذلك السياسي للبرلمان سيعني أن أسرة الملك ستفقد السيطرة على أهم المناصب الوزارية. من الناحية الهيكلية، لم يكن المجال الذي حظي به الملوك الفرديون لإرساء بعض الإصلاح متوفراً أمام ملوك السلالات.

من الناحية الهيكلية، لم يكن المجال الذي حظي به الملوك الفرديون لإرساء بعض الإصلاح متوفراً أمام ملوك السلالات.

[44] يشير مارك لينش، بعد مقابلة أجراها مع وزير الخارجية الأردني، إلى أن "القصر يشعر بالاطمئنان من مسألة الإصلاح بعد الانتخابات، ويعتقد أنه يمتلك رواية إيجابية ليسوقها في الداخل والخارج". "مناقشة تحديات الأردن" (Debating Jordan's Challenges)، *فورين بوليسي*، 18 فبراير 2013، <shttp://lynch.foreignpolicy.com/posts/2013/02/18/debating_jordans_challenge>.

[45] كورتيس رايان، "الانتخابات، البرلمان، ورئيس وزراء "جديد" في الأردن" (Elections, Parliament, and a "New" Prime Minister in Jordan)، *فورين بوليسي*، 11 مارس 2013، <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2013/03/11/elections_parliament_and_a_new_prime_minister_in_jordan>.

[46] شون ل. يوم، "الأردن: حيلة الإصلاح" (Jordan: the Ruse of Reform)، *مجلة الديمقراطية*، المجلد 24، عدد 3 (يوليو 2013).

أقرّ معظم ملوك الخليج أن الربيع العربي أثار توقعات ومطالب أطلقها الشعب داعين إلى إفساح المجال أمامهم للمشاركة في الحياة السياسية حتى وإن لم يخرجوا إلى الشارع كما حصل في البحرين وفي الكويت في بعض الأحيان. عقدت المملكة العربية السعودية انتخابات بلدية مؤخراً في سبتمبر 2011 بعد أن تمّ تأجيلها عن موعدها الأول الذي كان مقرراً في العام 2009، رغم أن نسبة الإقبال لم تتخط على الصعيد الوطني 40 بالمئة من مجموع الناخبين، الذين يبلغون فقط حوالي ثلث الناخبين الذين يحق لهم التصويت، وبدت هذه النسبة أيضاً أقل في المدن الكبرى.[47] أعلن أمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني أنه سيتم عقد الانتخابات النيابية المنتظرة منذ فترةٍ طويلة في النصف الثاني من العام 2013،[48] ولكن تمّ تأجيل تلك الانتخابات لثلاث سنوات أخرى حين تنازل الأمير عن العرش في العام 2013 وسلّم السلطة لابنه تميم. عقدت الإمارات العربية المتحدة انتخابات تميّزت بتوسيع حق التصويت للمجلس الوطني الاتحادي في سبتمبر 2011، رغم أن إحدى الصحف وصفت هذه الانتخابات "بالانكسار المخزي".[49]

إلا أن ردة الفعل الأكثر انتشاراً التي أظهرها الملوك في الأنظمة الملكية السلالية إزاء التعبئة الشعبية التي شهدها الربيع العربي كانت تعبئة الشرطة والتشديد على المعارضة السياسية. بات من المعلوم أن البحرين استخدم القوة لتفريق المتظاهرين الذين تجمعوا عند دوار اللؤلؤة في 17 فبراير 2011 وأن بعض الاشتباكات نشبت بانتظام منذ سحق الحشد الشعبي الكبير.[50] في العام 2011 زادت سلطنة عمان من أعمال الاعتقال للناشطين عبر الشبكة العنكبوتية وأولئك الذين دعوا إلى الإصلاح السياسي متهمة إياهم بإهانة الذات السلطانية.[51] (إلا أن السلطان قابوس أعفى عن معظم الأشخاص الذين تمّ اعتقالهم في العام 2013.[52]) في الكويت، التي تُعتبر النظام الملكي الخليجي الذي يتمتع بأطول تاريخ من الحرية النسبية في الخطاب السياسي، تم اعتقال 25 شخص من بينهم ثلاثة أعضاء سابقين في البرلمان في العام 2013 بتهمة "سب الذات الأميرية" في الخطب أو في وسائل التواصل الاجتماعي. واقترحت الحكومة الكويتية قانون إعلام جديد يفرض غرامة على الأشخاص الذين تثبت إدانتهم بشتم الأمير أو كبار موظفي الحكومة تصل إلى مليون دولار.[53] في منتصف شهر أبريل من العام 2013، حكمت محكمة كويتية على عضو البرلمان السابق مسلم البراك، الذي حصل على أكبر نسبة أصوات في انتخابات مايو 2009 وفبراير 2012، بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة سب الذات الأميرية.[54] (ألغي الحكم الصادر ضده في وقت لاحق بعد استئنافه، وتمّ تقديم طلب لإعادة المحاكمة.[55])

واجهت قوى الأمن السعودية المحتجين الشيعة في المنطقة الشرقية في مناسبات عديدة، رغم أنها لم تستعمل مظاهر القوة العارمة التي من شأنها أن تؤدي إلى تعبئة احتجاجات كبرى.[56] وضعت الحكومة السعودية قانوناً شديداً حول الطباعة في أواخر شهر أبريل من العام 2011 يضع قيوداً

---

[47] *الحياة* (نسخة سعودية محلية)، 2 أكتوبر 2011، <http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/313914>؛ "نسبة إقبال منخفضة على الانتخابات المحلية في المملكة العربية السعودية" (Low Turnout in Saudi Arabia's Local Polls)، موقع الجزيرة ، 29 سبتمبر 2011، <http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2011/09/20115298149855126.html>.

[48] حبيب تومي، "قطر تنوي عقد انتخابات نيابية في العام 2013" (Qatar to Hold Parliamentary Elections in 2013) <http://gulfnews.com/news/gulf/qatar/qatar-to-hold-parliamentary-elections-in-2013-1.921954>.

[49] مايكل بيل وكاميلا هول، "الانتخابات الإماراتية تجذب عدداً قليلاً من الناخبين" (UAE Poll Attracts Low Turnout)، *فايننشال تايمز*، 26 سبتمبر 2011، <http://www.ft.com/cms/s/0/5e4c1aea-e75e-11e0-9da3-00144feab49a.html#ixzz1Z4XAQ2hd>.

[50] مؤخراً في مارس 2013، أفادت مجموعة الوفاق المعارضة ذات الأغلبية الشيعية أن 35 متظاهراً أصيبوا في الاشتباكات التي نشبت بين المتظاهرين وقوى الأمن. "53 مصاباً في الاضطرابات البحرينية" (35 Injured in Bahrain Unrest)، سعودي غازيت (صحيفة السعودية الرسمية)، 15 مارس 2013.

[51] بيتر ساليسبوري، "شتم السلطان" (Insulting the Sultan)، *فورين بوليسي*، 19 أكتوبر 2012، <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/10/19/insulting_the_sultan_in_oman>.

[52] "حاكم عمان يعفو عن المعارضين المسجونين" (Oman ruler pardons jailed dissidents)، موقع الجزيرة، 23 مارس 2013، <http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2013/03/201332363737987137.html>.

[53] "الكويتيون يتظاهرون ضد أعمال الاعتقال ويدعون للإصلاح" (Kuwaitis rally against arrests, call for reform)، رويترز، 10 أبريل 2013، <http://www.reuters.com/article/2013/04/10/kuwait-politics-rally-idUSL5N0CX4BM20130410>.

[54] كريم فهيم، "الكويت تحكم على معارض بالسجن لخمس سنوات" (Kuwait Gives 5-Year Term to Dissenter)، *نيويورك تايمز*، 51 أبريل 2013، <http://www.nytimes.com/2013/04/16/world/middleeast/kuwait-gives-5-year-term-to-dissenter.html?smid=pl-share>.

[55] "إبطال حكم السجن الذي أُتخذ بحق البراك، المعارضة الكويتية تتعهد بمقاطعة الانتخابات" (Barrak jail term quashed; Kuwaiti opposition vows poll boycott)، *كويت تايمز*، 28 مايو 2013.

[56] مع نهاية العام 2012، قُتِل 14 شخصاً على الأقل في المنطقة الشرقية خلال الاحتجاجات. "المملكة العربية السعودية: إزالة الظلم" (Saudi Arabia: Sweeping Injustices)، هيومن رايتس ووتش، 31 يناير 2013، <http://www.hrw.org/news/2013/01/31/saudi-arabia-sweeping-injustices>. راجع أيضاً فريديريك ويهري، "الوعود الشرقية" (Eastern Promises)، صدى، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 12 فبراير 2013، <http://carnegieendowment.org/sada/2013/02/12/eastern-promises/ffnh>.

حول نسبة الحرية المقيدة أصلاً التي يتمتع بها الصحافيون العاملون في الصحف السعودية، وجاءت هذه الخطوة لتشجع الصحافة عينها على انتقاد الحكومة، في سابقة هي الأولى من نوعها.[57] وكثرت أعمال الاعتقال بحق ناشطين في أوقات مختلفة في المملكة منذ بدء تحركات الربيع العربي؛ وكانت آخرها في مارس 2013 ضد اثنين من مناصري الإصلاح السياسي، عبد الله الحميد ومحمد القحطاني الذين صدر بحقهما حكم بالسجن لفترة طويلة.[58]

اعتقلت الإمارات العربية المتحدة 94 ناشطاً سياسياً إماراتياً على علاقة بجماعة الإخوان المسلمين وحاكمتهم في أوائل العام 2013 بتهمة التآمر على الدولة.[59] في يوليو من العام 2013، أدين 64 موقوفاً من بين المعتقلين البالغ عددهم 94 وحُكم عليهم بالسجن.[60] في يونيو 2013، أعلنت السلطات أنها اعتقلت 30 شخص آخرين من الجنسية الإماراتية والمصرية سيُحاكمون بالتهمة عينها.[61] جاءت هذه الخطوات بعد سلسلة من الاعتقالات وتدابير التشديد في خلال العامين 2011 و2012 استهدفت الإخوان المسلمين وغيرهم ممن كانوا يطالبون بالإصلاح السياسي وضيقت الخناق أكثر على البيئة الإعلامية التي تُعتبر أصلاً من الأكثر إحاطة الدول تقيداً لوسائل الإعلام في المنطقة.[62] علاوةً على ذلك، أغلقت السلطات الإماراتية المكاتب المحلية للمعهد الوطني الديمقراطي ولمؤسسة كنراد أدنور؛ وهما منظماتان شبه حكوميتان أمريكية وألمانية تروّجان للحرية والإصلاح السياسيين.[63] وحتى في قطر المعروفة عادةً بهدوئها والتي تعكس صورة دولية عن الاستقرار والانفتاح، اعتُقِل شاعر في العام 2011 وحُكم بالسجن لمدى الحياة بتهمة شتم الذات الأميرية بعد نشره قصيدةً يدعم من خلالها الربيع العربي.[64]

في حين أحدث الأردن والمغرب ثغرات مؤقتة في نظامهما السياسي كردة فعل على الربيع العربي، اتخذت الأنظمة الملكية السلالية مساراً معاكساً.

في حين أحدث الأردن والمغرب ثغرات مؤقتة في نظامهما السياسي كردة فعل على الربيع العربي، اتخذت الأنظمة الملكية السلالية مساراً معاكساً. إلا أن خياراتها في هذا المجال تبقى قليلة لا سيما إذا أرادت أن تحافظ على نظمها القائمة على حكم السلالات الممتدة. تبرهن تجارب الدولتين الخليجيتين مع البرلمانات المنتخبة الحقيقية، ونعني بهما البحرين والكويت، معضلة مواجهة الحكام. الآن، تختلف الظروف السياسية السائدة في كل من هاتين الدولتين. شهد البحرين تعبئة شعبية واسعة النطاق وأزمة زعزعت النظام في فبراير 2011. وتبدو سياسات البلاد منقسمة في شكلٍ مثير للكآبة بين الأغلبية الشيعية والأسرة الحاكمة السنية. في الكويت، واجه النظام نصيبه من الاحتجاجات التي ملأت الشوارع، إلا أن سياسته لم تعرف الانقسام استناداً إلى أي

[57] في ما يتعلق بقانون الطباعة راجع "الملك السعودي يضيّق القيود المفروضة على الإعلام" (Saudi King Tightens Media Restrictions)، *كويت تايمز*، 1 مايو 2011 (النسخة السعودية). وللاطلاع على الانتقادات لذلك، راجع أيضاً مقالتي الرأي لعبدالعزيز السيد وبدرية البشر في الحياة في العدد الصادر الثاني من 2 مايو 2011، <http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/262003> و<http://ksa.daralhayat.com/ksaar-ticle/262009>.

[58] أحمد العمران، "الناشطون السعوديون يلتزمون الصمت والولايات المتحدة تبقى صامتة" (Saudi Sctivists Silenced and the U.S. Is Silent) *فورين بوليسي*، 11 مارس 2013، <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2013/03/11/saudi_activists_silenced_and_the_us_is_silent>.

[59] عبد الله الرشيد، "الإخوان والإمارات" (The Brothers and the Emirates)، المجلة، 14 فبراير 2013، <http://www.majalla.com/eng/2013/02/article55238281>، لوري بلوتكين بوغاردت، "محاكمة الإخوان المسلمون في الإمارات العربية المتحدة" (The Muslim Brother-hood on Trial in the UAE)، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، *بوليسي ووتش* 2064 (12 أبريل 2013)، <http://www.washingtoninsti-tute.org/policy-analysis/view/the-muslim-brotherhood-on-trial-in-the-uae>.

[60] "محاكمة إسلاميين إماراتيين بعد إدانتهم بالتحضير لانقلاب على الحكومة" (UAE Islamists Convicted for Plotting government coup) بي بي سي، الثاني من يوليو 2013، <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-23142248>.

[61] يارا بيومي، "الإمارات ستحاكم 30 إماراتي مصري لانتمائهم إلى خلية غير شرعية تابعة لجماعة الإخوان المسلمين"، (UAE Will Try 30 Emira-tis, Egyptians for Illegal Brotherhood cell) رويترز، 19 يونيو 2013، <http://www.reuters.com/article/2013/06/19/us-emir-ates-egypt-idUSBRE95I11N20130619>.

[62] كريستيان كوتس أولريشسين، "الإمارات العربية المتحدة: تقييد حركة التيار" (The UAE: Holding Back the Tide)، أوبن ديموكرايسي، 5 أغسطس 2012، <http://www.opendemocracy.net/kristian-coates-ulrichsen/uae-holding-back-tide>؛ كريستوفر دافيدسون، "الإمارات العربية المتحدة: حدود الربيع العربي" (The United Arab Emirates: Frontiers of the Arab Spring) أوبن ديموكرايسي، 8 سبتمبر 2012، <http://www.opendemocracy.net/christopher-m-davidson/united-arab-emirates-frontiers-of-arab-spring>.

[63] ستفن لي مايرز، "الإمارات العربية المتحدة تغلق مجموعات تحظى بدعم أمريكي" (United Arab Emirates Shutters U.S.-Backed Group)، *نيو يورك تايمز*، 31 مارس 2013، <http://www.nytimes.com/2012/04/01/world/middleeast/uae-shuts-american-democracy-building-group.html>.

[64] سيمون كير، "سجن شاعر قطري بعد شتمه الأمير" (Qatari poet jailed for 'Insulting Emir')، *فاينينشال تايمز*، 29 نوفمبر 2012<http://www.ft.com/intl/cms/s/0/41246042-3a2f-11e2-a00d-00144feabdc0.html#axzz2XL42Lfeo>.

أسس طائفية، فالأقلية الشيعية تربطها علاقات ممتازة مع الأسرة الحاكمة. كما لم تشهد البلاد أي مطالبات جادة بإنهاء النظام الملكي. حتى الآن، وفي كلتا الحالتين، تواجه الأسر الحاكمة الطلب عينه – حكومة مستمدة من البرلمان تتألف من بين أعضاء برلمان منتخب. يتخذ كلا البلدين تقريباً الموقف عينه تجاه مطالب مماثلة: الاستعداد لإجراء محادثات مع المعارضة ولكن ليس للتنازل عن المبدأ القائل بأن حكم البلاد يبقى في الأسرة الممتدة وليس بيد البرلمان.

تنتشر تفاصيل قصة البحرين أكثر من تفاصيل القصة الكويتية لأنها مثيرة جداً. لما كانت المظاهرات قد اكتسبت زخماً في المنامة في خلال شهر فبراير وأوائل مارس 2011، حثّت الولايات المتحدة علناً الملك حمد على مراعاة المعارضة بعض الشيء.[65] في 13 مارس، دعا ولي العهد البحريني الأمير سلمان، ابن الملك، إلى وضع حد للتهديدات التي تحوم حول الأمن والاستقرار في البلاد، وعرض إقامة محادثات مع المعارضة تتناول سبع نقاط، تشمل "برلمان منتخب مع صلاحيات وامتيازات كاملة وحكومة تعكس إرادة الشعب، و دوائر انتخابية يتمّ ترسيمها في شكلٍ عادل."[66] رغم أن بيان سمو ولي العهد لا يوضح ما إذا كان يضع على طاولة المحادثات مسألة الانتقال الكامل إلى نظام ملكي دستوري مع حكومة مستمدة من البرلمان وخاضعة له، كانت القضايا التي اقترح ولي العهد مناقشتها تلك التي طالبت الجماعات المعارضة الرئيسية بتغييرها (أي تلك التي لا تدعو إلى جمهورية). في 14 مارس، وبناءًا على طلب الملك، دخلت القوات السعودية وغيرها من قوات دول مجلس التعاون الخليجي البحرين لدعم قوات الأمن البحرينية في تفريق المحتجين المتجمعين عند دوار اللؤلؤة في المنامة. بدأت هذه العملية في 16 مارس. وأعربت جماعات المعارضة الرئيسة استعدادها للقاء ولي العهد بناءًا على اقتراحه الداعي إلى مناقشة سبع نقاط، وحاول مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط جيفري فيلتمان الذي كان متواجداً في حينها في البحرين في 14 و15 مارس لعقد اجتماع. إلا أن بدء العمليات الأمنية حال دون استجابة الحكومة. عارض أفراد أسرة آل خليفة الحاكمة الإصلاحات الدستورية التي من شأنها أن تسلبهم السلطة التي اكتسبوها في الماضي.[67]

ومنذ ذلك المنعطف الدرامي، بقيت الديناميكية في البحرين على حالها. وقد كررت المعارضة الرئيسية، التي تضم حركة الوفاق الإسلامية الشيعية وعدد من الجماعات الليبرالية واليسارية الصغيرة مطالبها بحكومة ينتخبها الشعب بصورة مباشرة أو غير مباشرة – حكومة برلمانية تتألف من الأغلبية البرلمانية. وأعلنت المعارضة في بيان المنامة في أكتوبر 2011 أن هذه المطالب هي أولى مطالبها ولا زالت تؤكد عليها منذ ذلك الحين.[68] تنقسم أسرة آل خليفة الحاكمة إلى فصائل تبدي استعداداً أكبر وأقل للانخراط مع المعارضة، وقد أطلقت "الحوارات الوطنية" (في يوليو 2011 وأبريل 2013)، ورفعت غصن الزيتون في بعض الأحيان إظهاراً لنيتها بالتوصل إلى اتفاق. ومع ذلك، لم تكن الأسرة مستعدة لقبول مطلب محوري يدعو إلى تشكيل حكومة تكون مسؤولة أمام البرلمان وتتألف من مسؤولين منتخبين.[69] وفي الوقت نفسه، لا يزال مستوى العنف في البلاد دون ذلك المستوى من شأنه أن يشلها، إلا أنه يبدو متسقاً في شكلٍ كافٍ للتشكيك في ما إذا كان بالإمكان تحقيق نتائج سياسية مستقرة.[70]

في الكويت، لا يُعتبر الوضع السياسي مقلقاً كالوضع في البحرين. ندرت الحالات التي لجأت فيها الحكومة أو المتظاهرون إلى استخدام العنف. لا تعزز الانشقاقات

---

[65] إليزابيت بوميلير، "غيتس يخبر ملك البحرين أن خطوات الإصلاح الصغيرة غير كافية" (Gates Tells Bahrain's King that 'Baby' Steps' to Reform Aren't Enough)، *نيويورك تايمز*، الثاني من مارس 2011، <http://www.nytimes.com/2011/03/13/world/middleeast/13military.html>.

[66] حبيب تومي، "الحوار الوطني لمناقشة بعض المسائل: ولي عهد البحرين" (National Dialogue to Discuss Issues: Bahrain Crown Prince)، *غولف نيوز*، 14 مارس 2011، <http://gulfnews.com/news/gulf/bahrain/national-dialogue-to-discuss-issues-bahrain-crown-prince-1.776317>.

[67] كاريل مورفي، "البحرين يتحول إلى نقطة وميض في العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية" (Bahrain Becomes Flashpoint in Relations Between US and Saudi Arabia)، غلوبل بوست، 3 أبريل 2011، <http://www.globalpost.com/dispatch/news/regions/middle-east/110411/bahrain-saudi-arabia-protests-pearl-roundabout?page=full>.

[68] للاطلاع على نص البيان باللغة الإنكليزية الرجاء زيارة الرابط التالي: <http://alwefaq.net/index.php?show=news&action=article&id=5934>. راجع أيضاً الملاحظة 91 للحصول على بيان سابق أصدرته حركة الوفاق بشأن هذا المطلب. للحصول على أحدث بيان أصدرته حركة الوفاق بشأن هذا المطلب الرجاء مراجعة بيانها بشأن تعيين ولي العهد نائباً لرئيس الوزراء الصادر في 11 مارس 2013، <http://alwefaq.net/index.php?s=how=news&action=article&id=7648>.

[69] للاطلاع على معلومات حول انقسام آل خليفة، راجع أنطوني شديد، "البحرين تنتظر بغضب تقريراً حول ثورتها المنسية" (Bahrain is Nervously Awaiting Report on its Forgotten Revolt)، *نيويورك تايمز*، 21 نوفمبر 2011، <http://www.nytimes.com/2011/11/22/world/middleeast/bahrain-nervously-awaits-revolt-reports-findings.html>؛ شرلز لفينسون، "إنشقاق القصر في الخليج الفارسي يفسد القاعدة الأمريكية البحرية الرئيسة"، *وول ستريت جورنال*، 20 فبراير 2013، <http://online.wsj.com/article/SB10001424127887324595704578298441790926074.html>؛ وجستن جيه غنغلر، "التحزب الملكي، الخوالد والتطويق الأمنى لمشكلة الشيعة في البحرين"، مجلة الدراسات العربية، عدد 3، رقم 1 (يونيو 2013).

[70] للحصول على تقييم حديث عن العنف في البحرين الرجاء مراجعة لورنس لوير، "محادثات أمل؟" (Talks of Hope?)، صدى، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 19 فبراير 2013. <http://carnegieendowment.org/sada/2013/02/19/talks-of-hope/fi6u>

السياسية اليوم الانقسامات الطائفية، ينتمي معظم أولئك الذين يعارضون السياسات ضمن عائلة الصباح الحاكمة إلى الطائفة السنية، كما هي الحال بالنسبة للأسرة عينها. (تتوافق الأقلية الشيعية في البلاد مع آل الصباح أكثر مما تتوافق مع المعارضة.) ولكن مطلب المعارضة الرئيسي هو المطلب عينه الذي حملت المعارضة في البحرين رايته – تعيين رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة من بين أعضاء برلمان منتخب وليس من أفراد الأسرة الحاكمة.

تميزت السياسة الكويتية بتكرار المواجهات بين مجلس الوزراء والبرلمان المنتخب منذ أن خلف الأمير الحالي الشيخ صباح الأحمد الصباح، شقيقه جابر في يناير من العام 2006. ومنذ ذلك الحين، تشكلت إحدى عشرة حكومة وعُقِدت ست انتخابات برلمانية، إذ لم يتمكن الأمير وأقاربه الذين عيّنهم في مناصب حكومية بارزة من التعاون مع البرلمان وكذلك تأمين الأغلبية البرلمانية التي تدعمه. عيّن الشيخ صباح ابن أخيه ناصر المحمد لتشكيل سبع حكومات في خلال الفترة الممتدة من تاريخ تتويجه ملكاً حتى شهر نوفمبر من العام 2011. وفي الوقت عينه، تخطى البرلمانيون الخطوط الحمراء السابقة، داعين إلى منح الثقة لكبار أفراد الأسرة الحاكمة في الحكومة، وكذلك لرئيس الوزراء عينه. وأخيراً، في مواجهة الغضب الشعبي بشأن الرشاوي المزعومة التي قدّمتها الحكومة لأعضاء البرلمان (التي تمّ التعبير عنها من خلال مظاهرات كبيرة جداً خارج مبنى البرلمان ومن خلال اقتحام مبنى البرلمان في 16 نوفمبر 2011)، قدّم الشيخ ناصر استقالته للمرة السابعة في نوفمبر 2011.[71] ثم عين الأمير عضواً بارزاً آخر من العائلة الحاكمة رئيساً للوزراء وهو وزير الدفاع السابق الشيخ جابر المبارك الذي شكل لاحقاً أربع حكومات أخرى في خلال فترة العام والنصف التالية.

لكسر الجمود السياسي، حلّ الأمير البرلمان ودعا لإجراء انتخابات جديدة في فبراير 2012، هيمن عليها منتقدو الحكومة. في حين أن قضية الفساد لعبت دوراً كبيراً في فوز المعارضة، إلا أن هذه الأخيرة كانت تعمل أيضاً للحصول على قوة برلمانية أكبر بهدف تشكيل الحكومة.[72] ودعا بعض أعضاء البرلمان علناً إلى تعيين أشخاص من العامة في المناصب الحكومية المهمة كمنصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية. وطالبت كتلة المعارضة انتقال تسعة مناصب وزارية من أصل ستة عشر منصب إلى أعضاء البرلمان، الأمر الذي رفض الشيخ جابر المبارك الموافقة عليه.[73] بعد خلافات عديدة بين الحكومة والبرلمان علّق الشيخ صباح البرلمان لمدة شهر واحد في يونيو 2012.

في حين تم تعليق البرلمان، قضت المحكمة الدستورية الكويتية أن إقدام الأمير على حلّ البرلمان في نوفمبر 2011 كان إجراءًا غير دستوري، وبالتالي تكون الانتخابات التي تمّ عقدها في فبراير 2012 لاغية. رداً على ذلك، بدأت المعارضة في البرلمان تدعو إلى إجراء تعديلات دستورية لإقامة "نظام برلماني كامل".[74] تمّ تنظيم مظاهرات تدعو لتشكيل حكومة منتخبة بالكامل، وحمل المتظاهرون لافتات كتب عليها "السيادة ملك للشعب".[75] توجه زعيم المعارضة مسلم البراك، خلال احتجاجات أكتوبر 2012، مباشرةً إلى أمير البلاد، متخطياً خطاً أحمر آخر، قائلاً: "لن نسمح لكم، يا صاحب السمو، أن تسير بالكويت إلى هاوية الاستبداد".[76] حين تبنت الحكومة، في غياب البرلمان، تغييرات على قانون الانتخابات (تقليص عدد الأصوات من أربعة أصوات لكل ناخب إلى صوتٍ واحد في المحافظات البرلمانية التي تضم عشرة أعضاء)، ودعا لإجراء انتخابات جديدة، وفي 21 أكتوبر2012، دعت المعارضة إلى تنظيم ما بدا في حينها أكبر احتجاج في تاريخ البلاد ردد المتظاهرون في خلاله شعار "لن نسمح لك". واجهت قوات الأمن المسيرة بالغاز المسيل للدموع والهراوات، فكان استعراضاً للقوة قلّ أن تشهد الكويت مثيلاً له.[77] قاطعت المعارضة الانتخابات البرلمانية في ديسمبر 2012 ونظمت عدداً من الاحتجاجات الضخمة ضدها في نوفمبر.

بقيت السياسة في الكويت متوقفة. وبقيت الحكومة في أيدي كبار أعضاء الأسرة الحاكمة. وظهر مزيد من الخلل في العلاقة بين البرلمان والحكومة؛ وحتى تعاون البرلمان

---

[71] يمكنكم الاطلاع على ملخص عن هذه الأحداث في مقال كرستين سميث ديوان، "الانهيار الدستوري في الكويت"، *فورين بوليسي*، 17 نوفمبر 2011.

[72] غوين أوكروهلّيك، "هوية سياسات الانتخابات الكويتية" (The Identity Politics of Kuwait's Election)، *فورين بوليسي*، 8 فبراير 2012، <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/02/08/the_identity_politics_of_kuwait_s_election>.

[73] غانم النجار، "هل لا تزال الكويت خارج المأزق؟" (Is Kuwait Out of the Impasse?)، صدى، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 8 مارس 2102. <http://carnegieendowment.org/sada/index.cfm?fa=show&article=47427&solr_hilite>.

[74] "المحامون الكويتيون يدعون لنظام برلماني كامل" (Kuwaiti Lawmakers Call For 'Full Parliamentary System)، *كويتي تايمز*، 23 يونيو 2012.

[75] حميد الجاسر، "المعارضة الكويتية بدأت حملة احتجاج ضد الحكم الفردي السياسي"، الحياة، 29 أغسطس 2012، <http://alhayat.com/Details/430051>؛ سيلفيا ويستول، "الكويتيون يتظاهرون قبل قرار القانون الانتخابي" (Kuwaitis protest ahead of electoral law ruling)، رويترز، 24 سبتمبر 2012، <http://www.reuters.com/article/2012/09/24/us-kuwait-politics-rally-idUS-BRE88N12920120924>.

[76] "تحذير لأمير الكويت عبر احتجاجات المعارضة" (Kuwait's Emir Warned at Opposition Protest)، بي بي سي، 16 أكتوبر 2012، <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-19964068>.

[77] كريستين سميث ديوان، (Kuwait's Balancing Act)، *فورين بوليسي*، 23 أكتوبر 2012، <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/10/23/kuwait_s_balancing_act>.

الأخير، الناتج عن مقاطعة المعارضة للانتخابات، مع الحكومة بدا أقل مما كان متوقعاً، وتمّت انتخابات جديدة في أواخر يوليو 2013. وعلى غرار ما حصل مع آل خليفة في البحرين، فإن آل الصباح لا يرغبون بالتنازل عن القضية الأساسية ألا وهي سيطرة الأسرة الحاكمة على الحكومة.

في حين يمكن للملوك في الأردن والمغرب أن يضعوا حداً للتعبئة السياسية من خلال تعيين رئيس جديد من العامة يمكنه (على الأقل نظرياً) حشد تأييد الأغلبية في البرلمان، لا تُعتبر تلك المناورة السياسية متاحة للملوك الذين ينتمون إلى السلالات الحاكمة في الخليج. يمكن لملوك الخليج وأمرائه أن يصبحوا كأصدقائهم في الأردن والمغرب، إلا أن الأمر يعني احتمال أن يخسر أقاربهم وظائفهم ونفوذهم السياسي. لما كانت العائلة تشكل الدائرة الأولى لأي ملك ينتمي إلى سلالة حاكمة، فإن اقتراح الإصلاحات السياسية التي من شأنها أن تنتقص إلى حد كبير من قوة الأسرة قد يثير المعارضة ليس فقط ضد الإصلاحات، إنما أيضاً ضد الحاكم نفسه. إن سقوط ولي عهد البحرين سلمان بن حمد بن خليفة بعد أن وضع الإصلاح السياسي الحقيقي على طاولة المناقشة، يدل على مصير الإصلاحيين الملكيين الخليجيين المحتمل. قد يتطلب الأمر شخصية قوية لتلزم العائلة بالتصرف بلباقة وقبول دور سياسي مصغر. في الوقت الحاضر، لا تقود شخصية تتمتع بهذه الدرجة من النفوذ أي من الدول الخليجية باستثناء عمان.[78]

لما كانت العائلة تشكل الدائرة الأولى لأي ملك ينتمي إلى سلالة حاكمة، فإن اقتراح الإصلاحات السياسية التي من شأنها أن تنتقص إلى حد كبير من قوة الأسرة قد يثير المعارضة ليس فقط ضد الإصلاحات، إنما أيضاً ضد الحاكم نفسه.

تكاد تكون الحجة القائلة بإن الملوك العرب يتمتعون من الناحية الهيكلية بقدرة أكبر على إرساء الإصلاح السياسي الحقيقي من قدرة زملائهم الجمهوريين صحيحة فقط لنوع معين من الملكية، حيث يحكم الملك كفرد. أما في الدول حيث تحكم الأسر الممتدة، سيصعب جداً إرساء الإصلاح السياسي الحقيقي – القائم على تشكيل الحكومات من بين أعضاء البرلمانات المنتخبة والمسؤولة أمامها.

[78] تحتل عُمان مكانة مهمة بين الأنظمة الملكية السلالية والفردية. يحكم سلطان عُمان باسم عائلة آل سعيد الممتدة إلا أنه لا يمنحهم أي مناصب ضمن الحكومة. ولكنه لم يفتح أبواب الحكومة أمام العامة كما فعل ملكا الأردن والمغرب. يتولى سلطان عُمان بنفسه المناصب الهامة في البلاد بما في ذلك رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع ووزير المالية ومدير المصرف المركزي. إزاء الاحتجاجات في خلال الربيع العربي، أجرى السلطان قابوس مجموعة من الإصلاحات تخطت ما أجراه نظراؤه في أنظمة مجلس التعاون الخليجي الملكية، في حين لم يثر الشكوك والتساؤلات حول احتكاره السلطة. للاطلاع على الخطوات التي اتخذها السلطان قابوس لمواجهة احتجاجات عام 2011 الرجاء الاطلاع على مقال رائد زهير الجمالي بعنوان (Oman, Kind of Not Quiet)، *فورين بوليسي*، 7 نوفمبر 2011، <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/11/07/kind_of_not_quiet>.

تفسير الاستقرار الملكي

على اعتبار أن الملكيات العربية بحدّ ذاتها لا تنتمي جميعاً إلى نوع واحد من الأنظمة، ليس من المستغرب أنها تتبع استراتيجيات مختلفة لضمان استمرار النظام في خلال الربيع العربي. يمكن للملوك الفرديين تقديم أمور أكثر على جبهة الإصلاح السياسي؛ في حين يعتمد الملوك الذين ينتمون إلى الأسر الحاكمة أكثر على الثروة النفطية والإكراه. إن النقطة الأساسية التي تساعد على فهم السبب الذي جعل الملوك قادرين على الاستمرار هي التحالفات التي أنشؤوها لدعم حكمهم. تختلف هذه التحالفات حسب البلد، فلا وجود لتحالف ملكي مثالي يدعم كلّ ملك عربي. مع مرور الوقت، يمكن لطبيعة هذه التحالفات أن تتغير، قد تفسد، وهو أمر أدركه الملوك الذين سقطوا في الماضي والرؤساء الذين تمّ خلعهم في أيامنا هذه. ولكن للإجابة على السؤال حول سبب بقاء الدول العربية ذات الأنظمة الملكية أثناء الربيع العربي، يتعين علينا أن ننظر إلى التحالفات التي أقاموها لدعم أنفسهم.[79]

يتعارض هذا النهج مباشرة مع واحد من المفاهيم السائدة حول قدرة الأنظمة الملكية على النجاة. تقول ليزا أندرسون إن الملوك هم أكثر قدرة على ترؤس المجتمعات التي تحتوي على مجموعات متعددة الهوية لأن الملك يحتل مكانة فوق المجتمع، فلا يكون عضواً ضمن أي من المجموعات المتنافسة، بل حاكماً طبيعياً بينها.[80] يشير دانيال برومبرغ تحديداً إلى قدرة الملوك على وضع أنفسهم بعض الشيء على "مسافة رمزية ومؤسسية من الساحة السياسية"، مع منحهم القدرة على التصرف كـ"حكام شرعيين وفعالين" بين المصالح الاجتماعية المختلفة.[81] يرسم تقرير فيكتور مينالدو حول الشرعية الملكية أيضاً صورة الملوك على أنهم أفضل من الرؤساء لضبط أنفسهم (إذ إن الأسرة الحاكمة ستتحقق من ميولها نحو الاستبداد)، ولتوفير نقاط اتصال للمساهمة الشعبية في عملية صنع القرار من خلال المجالس الاستشارية والبرلمانات، ووضع قواعد اللعبة للفاعلين السياسيين.[82] في الواقع، يرى مينالدو الملوك كمؤسسين وداعمين لحكم أكثر فعالية من ذلك الذي قد يضعه الرؤساء. يحافظ هذا النهج في الأدب على الصورة التي يرغب الملوك في إبرازها عن أنفسهم، الشخصية التي تعلو عن المصالح الخاصة وتستطيع إقامة العدالة المحايدة فوق الجميع.

قد تكون هذه الصورة مفيدة من منظورٍ الدعاية، إلا أنها تفتقر إلى التجربة. يحتل الملوك مكانة فوق مجتمعاتهم، يتوددون إلى فئات اجتماعية معينة ويستبعدون فئات أخرى عن السلطة والثروة. لا يُعتبر الملوك في حالات مماثلة حكاماً محايدين بين الأحزاب المتنافسة، بل ممثلين لمصالح فئات معينة، وبذلك يربطون مصالح تلك الفئات باستمرار الحكم الملكي. وعند الأزمات، يعتمد الملوك على تلك الفئات للحصول على الدعم.

لا بدّ من فهم علاقة الثروة النفطية باستقرار النظام في سياق هذه التحالفات. لا تضمن الثروة النفطية في حدّ ذاتها استقرار الأنظمة، كما أنها لا تؤدي حتماً إلى زعزعة استقرارها.[83] فعلى سبيل المثال، أدى انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينيات دوراً هاماً في تسلسل الأحداث التي أدت إلى الحرب الأهلية الجزائرية. وقيل أيضاً إن الآثار المشوشة التي نتجت عن زيادة أسعار النفط في شكلٍ كبير في أوائل ومنتصف السبعينيات ساهمت في اندلاع الثورة الإيرانية. لم يكن بإمكان الثروة النفطية أن تمنع وقوع أزمة من شأنها زعزعة النظام في ليبيا في العام 2011 (رغم أنها استدعت تدخلاً خارجياً للقضاء على نظام القذافي). تسمح الثروة النفطية حين تكون وفيرة للأنظمة التي تستخدمها بحكمة بتوسيع التحالفات التي تقدّم لها الدعم واضعة حداً لمظاهر الصراع السياسي المحتدم، وتحدّ من الحوافز الاقتصادية التي تحفز تعبئة المعارضة وتشكيل تحالفات معارضة عابرة للأيديولوجيات.

---

[79] شون يوم وأنا قدمنا هذه الحجة في مقال سابق. راجع مقال شون ل. يوم وف. غريغوري غوس، "الملوك المرنون: كيف تمكنت الدول الملكية العربية من الاستمرار" (Resilient Royals: How Arab Monarchies Hang On)، *جورنال أوف ديموكراسي*، المجلد 23، رقم 4 (أكتوبر 2012).

[80] راجع الملاحظة رقم 72.

[81] برومبيرغ، "آليات المحافظة في الأنظمة الملكية المستبدة" (Sustaining Mechanics of Arab Autocracies).

[82] مينالدو، "الأنظمة الملكية المرنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (The Middle East and North Africa's Resilient Monarchs)، 907 – 217.

[83] طالع مقال بينجامين سميث والذي يدحض إدعاء أدبيات النفط والسياسة فيما يتعلق بأن الاعتماد على النفط يؤدي إلى زعزعة نظام الحكم". "الثروات النفطية وبقاء النظام في البلدان النامية 1960- 1999"، *المجلة الأمريكية للعلوم السياسة* 48، رقم 2 (أبريل 2004).

كانت الدول النفطية ذات الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط محظوظةً لأن الربيع العربي بدأ عند انتهاء فترة عشر سنوات شهدت في خلالها أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً مما ساعدها على امتلاك مبالغ مالية ضخمة أرادت أن تنفقها سريعاً وبفعالية لثلم السخط الشعبي وطمأنة المجموعات العميلة الراهنة. أعلنت المملكة العربية السعودية عن التزامات جديدة تفوق قيمتها 100 مليار دولار في الإنفاق المحلي في الأشهر الأولى من العام 2011.[84] واتخذت دول خليجية أخرى الخطوة عينها فقدمت تعويضات مالية مماثلة لمواطنيها في تلك الفترة الحرجة. ولكن الالتزامات المالية الجديدة التي اتخذتها الأنظمة الملكية النفطية على شكل رواتب أعلى لموظفي الحكومة واستحداث وظائف حكومية جديدة وفوائد اجتماعية جديدة قد توقعها في المستقبل في مشاكل كبيرة في حال تراجعت أسعار النفط.[85]

ولا بدّ من الإشارة إلى أنه في حين لم تكفي سوق النفط في العقد الأخير لإنقاذ القذافي، نجت بعض الجمهوريات المصدرة للطاقة كالعراق والجزائر من اضطرابات كبيرة. ولا نعني هنا أن النفط كان التفسير الوحيد لاستقرارها، فقد شهد البلدان اضطرابات عنيفة في الفترة الأخيرة أشعلت التعبئة السياسية في العام 2011. إلا أن النفط عزز عناصر استقرار النظام لفترة طويلة شهدت في خلالها الأنظمة النفطية ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط.

بالطبع لا يتمتع الملوك جميعاً بالثراء الفاحش. فالأردن والمغرب دولتان لا تمتلكان ثروةً نفطية. إلا أن نظام كل منهما وضع استراتيجيات سياسية للبقاء مما أتاح لهما تخطي تحديات الماضي والحاضر. في المغرب، ربط النظام الملكي نفسه بالصراع الذي شهدته البلاد لنيل الاستقلال من فرنسا، متقرباً بالتالي على الأقل من الفئات السياسية الجديدة التي احتشدت في الخميسينيات. علاوةً على ذلك، عزز من امتيازاته الوطنية من خلال اتخاذ خطوات لضمّ الصحراء الغربية إلى المملكة في السبيعنيات. كما سمح بذكاء للسياسات البرلمانية بالاستمرار في العمل عبر مختلف مراحل تاريخ المغرب المعاصر، بينما كان الملك يعلو فوق الصراع السياسي اليومي ويحفز الفئات المختلفة على اللعب الواحدة ضدّ الأخرى. بهذا المعنى، يُعتبر المغرب أفضل من اقترب من نموذج "الملك فوق المجتمع" المثالي الذي سبق وانتقدته. إلا أن ذلك لا يشكل إلا جزءاً من الاستراتيجية التي ساعدت الأسرة الحاكمة على الاستمرار. احتفظ النظام الملكي بموارد مهمة بين يديه – المخزن الأسطوري، الذي يتيح للملك أن يوزع الدعم للنخبة الحاكمة.[86] كما تولى النظام الملكي العمل كحامي لأقليات المغرب لا سيما البربر واليهود.

في الأردن، تُعتبر فكرة أن الملك هو حكم محايد بين الفئات الاجتماعية أبعد ما يكون عن الحقيقة. اعتمد النظام الملكي دائماً على أساس دعم قوي بين قبائل الضفة الشرقية والبلدات التي شكلت أصل إمارة شرق الأردن. وكان ولاؤها الفرق بين نصر الملك حسين وهزيمته في الحرب الأهلية التي اندلعت من العام 1970 حتى العام 1971. ولا يعني هذا أن قبائل الضفة الشرقية متعلقون بشكل دائم بالنظام. فقد أعربوا هم أيضاً عن سخطٍ متزايد في السنوات الأخيرة، بما في ذلك المظاهرات ضد الزيادات في الأسعار في مدن الضفة الشرقية.[87] ويمكن رؤية استراتيجية الملك عبد الله الثاني للتحرير الاقتصادي على أنها محاولة لتوسيع قاعدة دعم النظام الملكي في مجتمع الأعمال الفلسطيني، رغم أنه حرص على عدم دفع السياسة إلى درجة تنفر سكان الضفة الشرقية الذين يعتمدون على وظائف الحكومة ودعمها.

تجعل قاعدة الموارد المحدودة في الأردن مهمة الحفاظ على ائتلاف لدعم النظام الملكي أكثر صعوبة مما هو عليه في الدول النفطية ذات النظام الملكي. تمكن السعوديون من تعزيز طبقة جديدة كاملة من العائلات التجارية في وسط الجزيرة العربية في السبعينيات من دون الحاجة إلى حرمان العائلات التجارية التاريخية في الحجاز لأن الطفرة النفطية أمنت فرصاً للجميع. إلا أن عبد الله الثاني يعتمد خطاً أدق من ذلك بكثير. ويبقى أن نرى ما إذا كان بإمكانه تعزيز القطاع الأردني الخاص وتشجيع النمو الاقتصادي من دون تقليص قطاع الدولة الذي يعتمد عليه سكان الضفة الشرقية

---

[84] للاطلاع على وصفٍ دقيق للخطط المتنوعة، الرجاء زيارة المصرف السعودي الفرنسي، "الاقتصاد السعودي: تحول الاستراتيجية" (Saudi Arabia Economics: Strategy Shift)، 4 أبريل 2011، <http://www.alfransi.com.sa/en/section/about-us/economic-reports>.

[85] يمكنكم الاطلاع على ملخص جيد في مقال سليمان العتيقي "العمل ضدّ أنفسهم" (Laboring Against Themselves)، صدى، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 26 فبراير 2013، <http://carnegieendowment.org/2013/02/26/laboring-against-themselves/fle9>. للاطلاع على الحجة التي تقول إن الإسراف في الإنفاق في السنوات القليلة الماضية قد يضع الأنظمة الملكية النفطية في مشاكل في حال انخفضت أسعار النفط، راجع ورقة ستيفن هيرتوغ بعنوان: "العودة إلى السبعينيات: الاقتصاد السياسي للمملكة العربية السعودية بعد الثورات العربية" (Back to the 70's: Saudi Arabia's Political Economy After the Arab Uprisings) والتي لم تُنشر، مؤتمر الرحمانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، يناير 2013.

[86] للاطلاع على أمثلة حديثة عن عمل المخزن، الرجاء الاطلاع على مقال هاموند "المعارضة المغربية تقول أن النظام الملكي لا يزال يتخذ القرارات" (Opposition Says Monarchy Still Calls the Shots).

[87] للاطلاع على أمثلة جديدة، يرجى قراءة مقال كيم مورفي، "في الأردن، زعماء القبائل يوبخون الملك عبد الله الثاني" (In Jordan, King Abdallah II Getting an Earful from Tribal Leaders)، *لوس أنجلس تايمز*، 24 فبراير 2011، <www.latimes.com/news/nationworld/world/la-fg-jordan-tribes-20110225,0,4453115.story>.

تقليصاً كبيراً. يعمل الملك كذلك على إعادة تكوين علاقة النظام مع جماعة الإخوان المسلمين. اعتمد والده، الملك حسين، على جماعة الإخوان للحصول على الدعم ضد القوميين العرب في الخمسينيات والستينيات وحافظ على علاقات جيدة مع هذه الجماعة طوال فترة حكمه. أما الملك عبد الله الثاني فيحاول فتح مجالات برلمانية محدودة بينما يهمش جماعة الإخوان المسلمين، التي تعد أكبر مجموعة سياسية منظمة في البلاد. يُعتبر هذا المزيج من التغيير الاقتصادي والسياسي الذي يرمي الى تعزيز ائتلاف جديد يقدّم الدعم للنظام الملكي مشروعاً طموحاً. ويعتمد مصير النظام الهاشمي على مدى نجاح عبد الله الثاني في إنجاز ذلك.

لملوك النفط في الخليج قواعدهم الاجتماعية الخاصة التي سبقت اكتشاف النفط. وقد اشتهر آل سعود بتحالفهم مع مؤسسات الإسلام الوهابي وأنصارها منذ تأسيس السلالة في القرن الثامن عشر. يعتمد آل خليفة في مملكة البحرين، كما أظهرت الأحداث الأخيرة، على الأقلية السنية في بلدهم كقاعدة تؤمن لهم الدعم. وقد زادت حكومتا البلدين من الإنقسامات الطائفية في مجتمعاتهما من أجل تصنيف المعارضين ضمن الأشخاص المتابعين لجدول أعمال الشيعية الضيق واتهامهم بأنهم عملاء لإيران.[88] لا يلعب آل الصباح في الكويت تلك الألعاب الطائفية في هذه الأيام (رغم أنهم سبق وفعلوها في الثمانينيات بعد الثورة الإيرانية)، بل يحافظون على توازن دقيق بين المجموعات الاجتماعية الهامة في بلادهم - العائلات التجارية السنية، والأقلية الشيعية الهامة والجماعات القبلية. طورت مختلف الأسر الحاكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة شبكات رعاية ودعم بين القبائل والأسر الهامة في مختلف الإمارات. وبنى سلطان عُمان قابوس بن سعيد شبكات رعاية ودعم بين القبائل والنخب الإقليمية منذ توليه السلطة في العام 1970 وتوسيع نطاق الدولة العماني خارج المدن الكبرى وداخل المناطق النائية من البلاد. وقد سمح النفط لدول مجلس التعاون الخليجي توسيع التحالفات التي تؤمن لهم الدعم، ولكن كان لكل من هذه الدول تحالفات اجتماعية ما قبل النفط يمكنهم الاعتماد عليها.

لا تقتصر التحالفات التي أسستها الدول العربية ذات الأنظمة الملكية على مجتمعاتها الخاصة، رغم أن الأمر يُشكل مستوى التحليل الأهم لضمان استقرار النظام. علاوةً على ذلك، تمتلك هذه الدول شبكة فعالة من الدعم المتبادل في أوقات الأزمة تقوم على التضامن الملكي الذي يزيد من مواردها الفردية عند الحاجة. أما على الصعيد الدولي، تقيم كلّ دولةٍ علاقات قوية مع الولايات المتحدة والقوى الغربية. ساعد هذا الخيار الاستراتيجي الهاشميين في العام 1970 حين احتاجوا المساعدة، وكذلك آل الصباح في العام 1990 وغيرها من الأنظمة الملكية حين واجهت تحديات من الخارج. وشكلت بريطانيا العظمى دعماً لا غنى عنه للنظام الملكي العماني حين واجه تمرد الظفاري في أوائل السبعينيات (كما كانت إيران في عهد الشاه). وبقيت فرنسا والولايات المتحدة خير حليف لحكام المغرب. لطالما كانت مساعدة الغرب أساسية للملوك الذين واجهوا مخاطر دولية أو اضطرابات داخلية مسلحة. تبدو الولايات المتحدة وغيرها من القوى العظمى الحليفة أقل فائدةً حين يواجه الحكام احتجاجات داخلية شعبية ضخمة سلمية كما برهنت أحداث العام 1979 و2011. رغم أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تنقذ حليفاً من اضطرابات ثورية داخلية، إلا أنه من الأفضل الاحتفاظ بها كصديق عوضاً عن معاداتها عند مواجهة أي أزمة. صحيح أن الولايات المتحدة تنتقد الطريقة التي تعتمدها الحكومة البحرينية للتعامل مع المعارضة إلا أنها لن تقدم الدعم لهذه الأخيرة كما فعلت في ليبيا أو كما تفعل حالياً في سوريا.

لا يمكن للحلفاء الخارجيين بمفردهم إنقاذ ملك، كما اكتشف شاه إيران. إلا أنهم يشكلون جزءاً من تحالف شامل يقدم دعماً للأنظمة الملكية في الشرق الأوسط.

في حال لم تتمكن الولايات المتحدة من تقديم المساعدة كحليف خارجي للأنظمة الملكية التي تواجه تعبئة سياسية داخلية، فإن زملائها الملوك لن يتمكنوا أيضاً من فعل ذلك. أثبت نشر قوات دول مجلس التعاون الخليجي في البحرين في مارس 2011 أن الرياض لا تشارك واشنطن مخاوفها بشأن مساعدة الدول الحليفة على إنهاء ما تواجهه من احتجاجات سياسية سلمية. في حين قد تكون القوة السعودية مفيدة في الدول الصغيرة المجاورة كالبحرين، فإن المال السعودي والخليجي يشكلان المورد الأهم في العروض التي تقدّم للأنظمة الملكية الفقيرة بالنفط. في العام 2011، وعدت أنظمة الخليج الغنية بالنفط بتقديم تمويل تنموي بقيمة 20 مليار دولار للأنظمة الملكية المجاورة التي تواجه ظروفاً صعبة كالبحرين وعُمان.[89] يصعب

[88] يناقش كتابان سيتم نشرهما لاحقاً العنصر الطائفي في استراتيجيات هذه الأنظمة في التعامل مع الربيع العربي. توبي ماتيسين، *الخليج الطائفي: البحرين، المملكة العربية السعودية والربيع العربي الذي لم يكن* (*Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia and the Arab Spring that Wasn't*) (بالو ألتو: دار نشر جامعة ستانفورد، 2013)، وفريدريك ويهري، *السياسات الطائفية في الخليج: من حرب العراق وصولاً إلى الربيع العربي* (*Sectarian Politics in the Gulf: From the Iraq War to the Arab Uprisings*) (نيويورك: دار نشر جامعة كولومبيا، 2014).

[89] "دول الخليج تطلق تمويلاً بقيمة 20 مليار دولار لصالح عُمان والبحرين" (Gulf States Launch $20 Billion Fund for Oman and Bahrain)، رويترز، 10 مارس 2011، <http://www.reuters.com/article/2011/03/10/us-gulf-fund-idUSTRE7294B120110310>.

تحديد المبالغ التي تمّ فعلاً تسليمها،[90] إلا أن بعض هذه الوعود يبدو التزاماً حقيقياً.[91] شكّل المال الخليجي أيضاً عنصراً مهماً ساعد الأردن على تفادي إجراءات التقشف الاقتصادي التي كان من المقرر تنفيذها في العام 2011، إلا أنها تأجلت إلى العام 2012.[92] يتسائل المرء إلى ماذا كانت ستؤول إليه دعوة الأردن والمغرب في العام 2011 لاستبعاد الاعتبارات الجغرافية والانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي – لا شك أنها لن تؤول إلى الكثير. إلا أن الأمر شكل إشارة دلت على رغبة السعودية بمساعدة الأنظمة الملكية التي تواجه مشاكل. لا يمكن للحلفاء الخارجيين بمفردهم إنقاذ ملك، كما اكتشف شاه إيران. إلا أنهم يشكلون جزءاً من تحالف شامل يقدم دعماً للأنظمة الملكية في الشرق الأوسط.

[90] منذ يونيو 2012، استناداً إلى نشرة تمهيدية أصدرتها الحكومة البحرينية لطرح سند ملكي، "لم يتم رسملة التمويل التنموي". "المساعدة التمويلية بقيمة 20 مليار دولار لم يتم بعد رسملتها: البحرين" (The Development Fund Has Not Been Capitalized) GCC $20 bn Aid Fund Not Yet) (Capitalised: Bahrain)، *غولف تايمز*، 21 يونيو 2012.

[91] "الإمارات العربية المتحدة تمنح البحرين 2.5 مليار دولار للتنمية"، (UAE Grants Bahrain $2.5 Billion for Development)، رويترز، 18 فبراير 2013. <http://www.reuters.com/article/2013/02/18/bahrain-uae-grant-idUSL6N0BI5X920130218>.

[92] تختلف التقارير التي تشير إلى المبلغ. يقول مصدر سعودي إنّ السعودية قدّمت للأردن مساعدة بقيمة 400 مليون دولار. نواف عبيد، "نظرة سعودية على الاضطرابات العربية" (A Saudi Perspective on the Arab Uprisings)، سي إن إن، 8 يونيو 2011، <http://globalpublicsquare.blogs.cnn.com/2011/06/08/a-saudi-perspective-on-the-arab-uprisings/>. يقدم شون يوم، استناداً إلى تقرير صدر في جريدة أردنية، أرقاماً أعلى بكثير لتصل إلى 4.1 مليار دولار. "الأردن يسير على خطى المغرب" (Jordan Goes Morocco).

تأثيرات الربيع العربي الطويلة الأمد على الملوك

لا يجد استقرار الأنظمة الملكية في وجه الربيع العربي التفسير الأفضل في نوع النظام إنما في حقائب الأنظمة الفردية الخاصة وما تضمه من موارد وشبكات واستراتيجيات. ولكن هذا لا يعني أن هذه الحقائب الخاصة غير قابلة للتغيير، أو أن الأنظمة الملكية العربية ستبقى بمنأى عن أحداث السنوات الثلاث الماضية. فالتغيرات الإقليمية التي أسقطت أربعة أنظمة وأدت إلى حكومات منتخبة في تونس وليبيا ومصر ستطرح تحديات أمام جميع الملوك في المستقبل. ويُعتبر التغيير الأيديولوجي الأهم بين هذه التغييرات. وصلت موجة الديمقراطية العالمية في السنوات الثلاثين الماضية أخيراً إلى العالم العربي. فمن المستحيل تقريباً أن نتخيل تشكيل الحكومة السورية الجديدة، في حال سقط الأسد، من دون انتخابات في مختلف أنحاء البلاد، على غرار ما حصل في تونس وليبيا ومصر حيث لم يسأل أحد عن الحاجة إلى انتخابات على الصعيد الوطني لتشكيل حكومات جديدة. وقد وعد ملكا المغرب والأردن إعطاء البرلمانات المنتخبة سلطة تنفيذية أكبر. وأدى الضغط الشعبي والبرلماني إلى سقوط رئيس وزراء الكويت الذي عيّنه آل الصباح. لا شكّ أنه إذا تم عكس التغيير الديمقراطي في البلدان التي شهدت استبدال أنظمتها، أو إذا اخذت الحكومات الديمقراطية الجديدة خطوات قليلة لتحسين حياة شعوبها، فقد لا يكون لموجة الديمقراطية الإقليمية هذه السلطة الطويلة الأمد. ولكن إذا أخذنا تجربة مناطق أخرى من العالم كإشارة، فسيكون للديمقراطيات الراسخة في بعض الدول العربية تأثير إقليمي قوي يؤدي إلى الديمقراطية في البلدان العربية الأخرى. ثمة شعور متزايد بعدم وجود بديل صالح للسياسة التي تشهد تزايداً في وتيرة الديمقراطية (إن لم تكن ديمقراطية تماماً) كأساس لشرعية النظام والاستقرار في العالم العربي.

ثمة شعور متزايد بعدم وجود بديل صالح للسياسة التي تشهد تزايداً في وتيرة الديمقراطية (إن لم تكن ديمقراطية تماماً) كأساس لشرعية النظام والاستقرار في العالم العربي.

إن حقيقة تعهد الجيش المصري اجراء انتخابات فورية مبكرة للرئاسة والبرلمان بعد عزل الرئيس محمد مرسي في يوليو 2013 هو تأكيد على قوة الأفكار الديمقراطية الجديدة في العالم العربي. يكمن أهم سبب للانتصار الأيديولوجي للأفكار الديمقراطية في ثورات عام 2011 في زيادة قبول أصحاب الديمقراطية الأيديولوجية الإسلامية ليس فقط على أنها متوافقة مع الدولة الإسلامية إنما على أنها النظام المفضل لهذا النوع من الدول. كان الإخوان المسلمون (وما يعادلهم في تركيا، حزب العدالة والتنمية) قد اتجهوا لبضعة عقود في مختلف مظاهرهم في هذا الاتجاه. رغم أن المحن التي واجهتها حكومات الإخوان في تونس ومصر قد أثارت تساؤلات حول التزام المجموعة المثالي بالممارسة الديمقراطية، فمن السابق لأوانه مناقشة أي فكرة تقول أن تحول الإخوان الديمقراطي ليس إلا مجرد خدعة.[93] (وفي هذا الصدد، من المهم أن نميز بين "الديمقراطية الليبرالية"، التي يرافقها مجموعة كاملة من حقوق الفرد والأقليات، و"الديمقراطية الانتخابية" التي تركز في المقام الأول على مبادئ الأغلبية. قد يكون الإخوان قد وافقوا على العملية الديمقراطية، إنما لم يوافقوا على الليبرالية.) من المثير للاهتمام مراقبة الأوضاع لمعرفة ما إذا كانت الإطاحة بالرئيس مرسي في مصر ستغير الاتجاه الديمقراطي في فكر الإخوان، ولكن ردة فعل الجماعة الفورية على الانقلاب جاءت لتجعل من الأمر هجوماً على الشرعية الدستورية والانتخابية. علاوةً على ذلك، وافق الإسلاميون الشيعة العرب على مبدأ الديمقراطية، حتى لو بدت ممارستهم في بعض الأحيان مضادة له (بما في ذلك استخدام حزب الله للقوة في بيروت في العام 2008 ومختلف التحركات غير الديمقراطية التي قام بها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي).

[93] مارك لينش، "هل فهمنا الإخوان المسلمين بطريقة خاطئة؟" (Did We Get the Muslim Brotherhood Wrong?)، *فورين بوليسي*، 10 أبريل 2013، <http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/04/10/did_we_get_the_muslim_brotherhood_wrong>.

إن أحدث تحول نحو الديمقراطية في الآونة الأخيرة، والتطور الأيديولوجي الفريد للربيع العربي، كان ذلك الذي حصل بين السلفيين – في مصر، حيث أبلى حزب النور بلاءًا حسناً في الانتخابات التشريعية، وفي المملكة العربية السعودية، حيث وقّع ناشطون سلفيون مهمون في وقتٍ سابق من العام على عرائض تدعو لبرلمان منتخب. ويُعتبر سلمان العودة في هذا السياق الحالة الأكثر إثارة للاهتمام. فقد كان من أشد المنتقدين للنظام السعودي في التسعينيات، وأمضى بعض الوقت في السجن لهذا السبب. وقد عملٍ على الدفاع عن النظام بعد هجمات 11 سبتمبر، مدافعاً عنها ضد النقاد الغربيين والقاعدة. وأصبح من الأشخاص المفضلين لدى النظام وحصل على فرصة تقديم برنامج تلفزيوني خاص على شاشة "إم بي سي" السعودية التي تُعتبر واحدة من أكثر القنوات الفضائية شعبية في العالم العربي. في العام 2011، وقع عريضة على الانترنت تدعو الى برلمان سعودي منتخب ودعم بشدة عبر موقعه الإلكتروني الانتفاضة المصرية في حين كانت الحكومة السعودية تساند مبارك علناً.[94] ونتيجة لذلك، تم إلغاء البرنامج الذي كان يقدمه عبر شاشة "إم بي سي".[95]

لم يشمل التحول الديمقراطي في الربيع العربي السلفيين جميعاً. فقد رفضت بعض الجماعات السلفية في تونس المشاركة في السياسات الديمقراطية وتعرضت للوم إزاء عددٍ من الهجومات العنيفة التي شهدتها البلاد. ورأت جماعات سلفية أخرى في المشاركة في الانتخابات الديمقراطية موضة قديمة: فقد تواجدوا في البرلمان الكويتي والبحريني لفترة من الزمن.[96] إلا أن التحول السلفي في الربيع العربي يُعتبر التطور الأيديولوجي الأكثر أهمية في فترة الإضطرابات الإقليمية هذه. يشكل هذا التحول تهديداً هاماً يحوم حول السعودية التي جعلت السلفية الإسلامية دين الدولة الرسمي وأيدولوجية النظام الشرعية. يشير استقرار السعودية في خلال انتفاضات العام 2011 أن الشعور الديمقراطي لم ينتشر بعد في مختلف أنحاء المجتمع السعودي السلفي، إلا أن التجاهات لا يمكن أن تزرع الطمأنينة في قلب آل سعود. في شكل عام، يثير التحول نحو الديمقراطية، في حال استمر، التساؤلات حول أعمدة النظام الملكي العربي الأيديولوجية والاجتماعية الأقوى. يتصدر الإسلاميون الذين أيدوا الأنظمة الملكية في المغرب والأردن في العقود الماضية المجموعات المطالبة اليوم باعتماد مستوى أعلى من الديمقراطية. ينتمي معظم قادة قوى المعارضة اليوم في الكويت إلى السلفيين والإخوان المسلمين. اليوم، تبدو التحالفات التي قامت بين الإسلاميين والملوك في الخمسينيات والستينيات، حين كان الطرفان يريان في الوطنيين العرب التحدي الأكبر، أكثر من مهترئة.

---

[94] لسوء الحظ، تمّ نشر العريضة التي وقعها العودة على موقع <www.dawlaty.info> الذي توقف عن العمل. يمكنني أن أقدم نسخةً عن هذه العريضة لكل المهتمين. للاطلاع على العريضة والموقع الرجاء قراءة "المملكة العربية السعودية: حرروا رجل الدين الذي يدعم التغيير" (Saudi Arabia: Free Cleric Who Backs Change)، هيومان رايتس ووتش، 28 فبراير 2011، <http://www.hrw.org/news/2011/02/28/saudi-arabia-free-cleric-who-backs-change>. للحصول على نسخة إنكليزية عن هذا البيان حول مصر، الرجاء الاطلاع على مقال الشيخ سلمان العودة بعنوان "هل حان موعد الحساب في مصر؟" (Has Egypt's Hour of Reckoning Come?) الإسلام اليوم، 2 فبراير 2011.

[95] د. سلمان العودة، "خسرت الحياة في هذا العالم إلا أنني لم أخسر ثقتي بالله" (I Lost 'Life is the Word,' But I Did Not Lose Trust in God)، الإسلام اليوم، 24 فبراير 2011، <http://islamtoday.net/salman/artshow-78-146578.htm>.

[96] ستيف ل. مونرو، "السلفيون في البرلمان: المواقف الديمقراطية والسياسات الحزبية في الخليج" (Salafis in Parliament: Democratic Attitudes and Party Politics in the Gulf)، *ميدل ايست جورنال* 66، عدد 3 (صيف 2012).

الاستقرار الملكي والسياسة الأمريكية

لا ينبغي تفسير استقرار ملوك العالم العربي وأمرائه وسلاطينه بوضعهم الملكي أو ببعض التقارب الثقافي المظنون بين الرعايا والحكم الملكي. إنهم باقون في السلطة لأنهم بنوا دولاً توفر النظام للمجتمعات وتضمن مصالح قسم كبير من المواطنين. إنهم باقون في السلطة لأنهم قاموا ببناء تحالفات سياسية مع حلفاء محليين وأجنبيين يقدمون لهم الدعم في أوقات الأزمات. إن السياسة هي ما يساعدهم ويحافظ عليهم وليس المضخات. فالنفط ساعد في شكلٍ كبير بناء الدولة وإرساء التحالفات في المملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان في شكلٍ مباشر، وفي البحرين والأردن في شكل غير مباشر.

ترى الولايات المتحدة في استقرار الأنظمة الملكية العربية أخبار جيدة. بالنسبة للكثيرين، تشارك الأنظمة الملكية الولايات المتحدة أهداف سياستها في الشرق الأوسط وتتعاون معها في ما يتعلق بالمسائل العسكرية والدبلوماسية والاستخباراتية. لكن الالتزام الأمريكي الخطابي بإرساء الديمقراطية في المنطقة يترك واشنطن متهمة بالإزدواجية في ما يتعلق بعلاقاتها الحميمة مع حلفائها الملكيين. يبدو هذا التوتر أكبر مع الأنظمة الملكية السلالية من ما هو مع الملكيات الفردية. عندما تتحدث واشنطن مع ملوك المغرب والأردن عن الديمقراطية، فإنها لا تثير التساؤلات حول موقفهم ضمن الأنظمة التي يعتمدون. يمكن لهؤلاء الملوك أن يقدموا تنازلات للتوصل إلى برلمانات منتخبة من دون تغيير شكل أنظمتهم في شكلٍ كبير وهذا فعلاً ما فعلوه. ولكن لا يمكن القيام بالمثل في الأنظمة الملكية السلالية. حين تتحدث الولايات المتحدة عن الديمقراطية مع ملوك المملكة العربية السعودية والبحرين أو مع أمير الكويت، فإنها تقول ضمنياً إنه لا بدّ أن تتخلى عن قاعدتهم– ونعني بها أسرهم الممتدة – وأن تنقل السلطة من أفراد العائلات الممتدة إلى افراد من العامة يتم انتخابهم عن طريقٍ انتخابات شرعية. يمكن لهذه الإجراءات أن تحدث تغييراً في طبيعة هذه الأنظمة الأساسية، تغيير ستقاومه الأسر الممتدة بشدة.

ثمة توتر لا مفر منه بين الدوافع الأكثر ديمقراطية التي ظهرت في العالم العربي خلال السنوات القليلة الماضية (الدوافع التي لا تزال قائمة رغم المشاكل التي تواجه التحولات الديمقراطية في شمال أفريقيا والحرب الأهلية السورية) واستمرار الحكم الملكي السلالي مع مرور الوقت. يؤدي هذا التوتر إلى تفاقم معضلة السياسة الأمريكية بشأن الديمقراطية والاستقرار. تريد الولايات المتحدة إرساء الاستقرار وتعتقد أن الإصلاح الديمقراطي التدريجي هو الضمانة الفضلى للاستقرار على المدى الطويل. ولكن على المدى القصير، يمكن للتغييرات الديمقراطية أن تكون سبباً لزعزعة الاستقرار، كما رأينا في مصر وتونس وليبيا. يمكن لدفعة أمريكية حقيقية ترمي إلى التغيير الديمقراطي في الدول ذات الأنظمة الملكية السلالية أن تقوّض الاستقرار الذي أمنته الأسر الممتدة في دولها. لكلّ دولةٍ من هذه الدول، تضع واشنطن أجندةً تتخطى الإصلاح السياسي المحلي مع مصالح حقيقية ذات صلة بالنفط، السلام العربي-الإسرائيلي، التعاون العسكري والتعاون الاستخباراتي على الأصعدة كافة. علاوة على ذلك، وكما تشير إليه التجربة العراقية، يمكن أن تختلف النوايا الأمريكية جذرياً عن النتائج التي تظهر على الأرض تبعاً للضغط الأمريكي الداعي إلى تغيير سياسي محلي. يشير هذا القالب المعقد إلى نهج حذر ومتواضع جداً خاص بكل دولةٍ على حدة الخاص بالدبلوماسية الأمريكية بشأن الإصلاح السياسي في الدول العربية ذات الأنظمة الملكية الحليفة لأمريكا.

يمكن للولايات المتحدة أن تثني على الخطوات الإصلاحية التي اتخذها محمد السادس وعبد الله الثاني، حتى وإن كانت لا توصل بدقة المغرب والأردن إلى نقطة يتحولان فيها إلى نسخ عن الأنظمة الملكية الدستورية الأوروبية. ثمة مسار في هذه البلدان نحو الملكية الدستورية، حتى وإن بدا أنه لن يكون مباشراً أو سريعاً. سعت الولايات المتحدة في الماضي لمساعدة الحكومة الأردنية في أوقات الشدة. مع تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن ومع غياب أي أمل يشير إلى قرب نهاية القتال في سوريا، يبدو أن الأردن يمر الآن في وقت شدة. إلا أن الأمر لا يحمل في طياته تغييراً في السياسة، بل هو ببساطة دعم تقدمه أمريكا لدولة كانت حليفتها منذ زمن طويل. في الأنظمة الملكية الفردية، يمكن لواشنطن أن تواصل عملها كالمعتاد.

يبدو العثور على حل لمعضلة المصالح العملية ودعم الديمقراطية أصعب في الأنظمة الملكية السلالية. في الدول التي لا يواجه حكامها أي تحديات خطيرة كقطر، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، لا حاجة خاصة إلى إعادة النظر في السياسة. إنه من الجيد لو تم تسوية مسألة الخلافة العُمانية لتكون أكثر استقراراً وشفافية، ولكن ثمة أمور قليلة لا يمكن لواشنطن أن تقوم بها حيال إدارة السلطان قابوس لعائلته. لا تحتاج قضية الديمقراطية أن تكون على

جدول أعمال السياسة الخارجية الأمريكية مع هذه البلدان لأنها لا تحتل في الحقيقة مكاناً على جدول أعمال هذه الأخيرة المحلية في شكل جدي.

كانت الكويت تواجه أزمة حكم بطيئة الحركة على مدى السنوات السبعة الماضية. أوضح الربيع العربي ببساطة القضية بين أسرة آل الصباح والبرلمانيين الذين يريدون السيطرة أكثر فأكثر على الحكومة. ولحسن حظ كل من واشنطن والمجتمع الكويتي، لم يكن أي من طرفي النزاع هذا يرغبان في هدم المنزل رأساً على عقب لهزيمة الآخر. ونظراً للثروة الكويتية، يبدو بالإمكان التشويش على الأمور حتى مع مواجهات منتظمة بين الأسرة الحاكمة والمعارضة. تكمن الميزة في نظر الولايات المتحدة في بقاء العلاقة الاستراتيجية مع الكويت بعيدة عن أي تأثيرٍ بغضّ النظر عن مدى اهتزاز السياسات الكويتية. نتيجة لتجربة الغزو التي عاشتها دولة الكويت في العام 1990 بات كلّ كويتي مؤيداً لتحالف قوي مع الولايات المتحدة. ونلاحظ أن لا أحد في المعارضة يشن هجوماً على الوجود العسكري الأمريكي في البلاد. تستطيع واشنطن في الكويت تقديم المشورة في كل مرةٍ تُطلب منها وقد تستطيع كذلك تشجيع الأسرة الحاكمة لاستيعاب مطالب المعارضة في شكلٍ أفضل من دون أن تتكبد مخاطر جسيمة.

لا تواجه العلاقات الأمريكية مع الدول ذات الأنظمة الملكية أي صعوبات إلا في حالة كل من المملكة العربية السعودية والبحرين. لا يرغب الحكام السعوديون سماع النصيحة الأمريكية حول الإصلاح السياسي الداخلي. لقد تمكنوا من الصمود بنجاح أمام الأزمة التي عصفت بالمنطقة في العام 2011 ولا أعتقد أنهم بحاجة إلى محاضرات أمريكية حول الحاجة الملحة للديمقراطية في المملكة. هذا وقد تبدد التوتر القائم بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مصر والبحرين، ونهج كل منهما المختلف في ما يتعلق بالربيع العربي في أوائل العام 2011. كما كان الحال في أغلب الأحيان في السابق، دفعت المصالح الملموسة المشتركة ذات الصلة بإيران، واليمن، وليبيا، وسوريا، ومكافحة الإرهاب، وغير ذلك من القضايا الأخرى الكثيرة حلفاء غير متوقعين للاجتماع والتعاون مرة أخرى.

بدلاً من مناقشة الديمقراطية مع السعوديين، من الأفضل التشديد على الطائفية المتزايدة التي تقوم وسائل الإعلام السعودية بصب الزيت فوق نارها وعلى آثارها الخطيرة على الاستقرار الإقليمي.

لا تعرض إدارة أوباما أي ميل خاص لدفع المملكة العربية السعودية إلى الإصلاح الديمقراطي، وهو قرار حكيم. فلا يوجد أي معنى لمنح الأولوية لمسألة سيرفض الطرف الآخر تقديم أي تنازلات لأي سبب بهدف إقامة علاقة تتطلب الكثير من الأسهم.

بدلاً من مناقشة الديمقراطية مع السعوديين، من الأفضل التشديد على الطائفية المتزايدة التي تقوم وسائل الإعلام السعودية بصب الزيت فوق نارها وعلى آثارها الخطيرة على الاستقرار الإقليمي. إن مواجهتها تبدو أمراً جدياً بسبب عنصرها الأمني الإقليمي ولأن حكام السعودية أنفسهم أقروا بانتظام وفي شكلٍ علني التزامهم بإخماد الانقسامات الطائفية. لا يبدو انخفاض التوترات الطائفية الإقليمية أمراً مرجحاً على المدى القصير، بالنظر إلى ما يجري في سوريا، والعراق، ولبنان، فضلاً عن استمرار التنافس الإقليمي السعودي الإيراني في شكلٍ كثيف. ومع ذلك، يمكن أن تلعب الرياض هنا دوراً لتخفيف حدة الوضع أو لزيادتها. يسمح السعوديون عبر وسائل إعلامهم، لا بل يشجعون، الإتجاه العنيف المضاد للشيعة. يتعارض الأمر هذا مع جهود الملك عبد الله السابقة في الفترة التي تلت أحداث 11 سبتمبر الرامية إلى دمج المجتمع الشيعي السعودي ويساهم في نشر إتجاهات سلبية في مختلف أنحاء المنطقة. يمكن أن تحسّن التوترات الطائفية عند تخفيفها من احتمالات إقامة تسوية سياسية للوضع في البحرين واستحداث احتمال يتيح انتقالاً أقل شراسة إلى فترة ما بعد الأسد في سوريا ويزيد من احتمال ميل العراق إلى وقف انزلاقها الحالي بتجاه المحور الإيراني. ولا بدّ من الإشارة إلى أن القاعدة وغيرها من المجموعات السلفية الإرهابية تنمو في بيئة من التوتر الطائفي.

لا يدل حلّ التوترات الطائفية الكامنة داخل المملكة العربية السعودية في هذا السياق على أكبر قدر من الديمقراطية. فالخسارة ستكون دائماً من نصيب الأقلية الشيعية السعودية على المستوى الوطني. عوضاً عن ذلك، يكمن الجواب في تشجيع الحكومة السعودية لتمكين الحكومة المحلية في المناطق الشيعية بمنحها حكماً ذاتياً أكبر بهدف تحقيق التنمية المحلية وزيادة فرص الحصول على إيرادات حكومية. اتخذ الملك عبد الله بعض الخطوات في هذا التجاه في الفترة التي تلت أحداث 11 سبتمبر كجزء من حملته الرامية إلى زيادة التواصل العام مع المجتمع الشيعي. والأهم من ذلك ينبغي على الحكومة السعودية على المدى القريب إبعاد الخطاب الطائفي عن وسائل الإعلام، وإعادة التأكيد على لغة المواطنة التي شجعها الملك عبد الله في بدايات العقد الماضي.

لا ترى أمريكا في البحرين مشكلة لا حلّ لها، إلا أنها تعتبرها مسألة تسبب صداعاً أليماً يزداد سوءاً في بعض الأحيان، ولذلك، من الأفضل حلّها. في بداية الربيع العربي، حين كانت الأوضاع أفضل مما هي عليه اليوم،

فشلت الولايات المتحدة في التواسط للعثور على اتفاق بين ولي العهد الذي يميل إلى الإصلاح وتيار المعارضة. من غير المرجح أن تؤدي أي جهود مباشرة للوساطة تبذلها واشنطن الآن إلى العثور على حلٍ في وقتٍ قريب. (إن خطوة مماثلة قد تتطلب تقارباً سعودياً-إيرانياً وهو أمر لا يبدو محتملاً في القريب العاجل) خلافاً لما قد يحدث في أنظمة ملكية أخرى، فإن تحفيزاً أمريكياً نحو ديمقراطية حقيقية في البحرين ستزيد الطائفية بدل أن تخففها. تشكل الديمقراطية الحقيقية مطلب المعارضة بالضبط، إلا أن أسرة آل خليفة الحاكمة ومناصروها من الأقلية السنية يخشون هذا المطلب. لن تكون أي انتخابات حقيقية في القريب العاجل في البحرين سوى تعداداً سكانياً طائفياً، فأول انتخابات تمت بعد سقوط صدام في العراق رفعت من حرارة الوضع بدلاً من تخفيفها. وفي حين لا أعتقد أن هناك الكثير من الأمل على إحراز أي تقدم على المدى القريب، فإن أفضل ما يمكن للدبلوماسية الأمريكية أن تقوم به في البحرين هو دعم ولي العهد وتشجيع الحكومة البحرينية على اتخاذ خطوات لتعديل مطالب المعارضة وحثّ شركاء البحرين من دول مجلس التعاون الخليجي على تقديم النصح للمنامة ولفت نظرها إلى الخطر المترتب على حالة عدم الاستقرار المستمرة التي تعيشها.

نظراً لاحتمال بقاء البحرين في حالة أزمة سياسية لبعض الوقت، فإن مسألة تقرير مصير القاعدة البحرية الأمريكية في البحرين يحتل مكاناً مهماً على جدول الأعمال السياسية. شكلت قدرة واشنطن على اللجوء إلى التهديد بنقل القاعدة، مقر الأسطول الخامس، إلى مكان آخر للضغط على آل خليفة وحثّهم على البحث عن تسوية سياسية حجراً رابحاً في الدوائر السياسية.[97] بقدر ما يبدو هذا الشعور حسن النية، فإنه يخطئ في قراءة الديناميات السياسية في البلاد. يُعتبر الوجود الأمريكي عاملاً يقيّد الحكومة ويلفت الانتباه الدولي إلى المعارضة. فمن الممكن تماماً أن يُسرّ فصيل آل خليفة المتشدد بذهابه أكثر مما قد يفعله الإصلاحيون أو الوفاق.[98]

ومع ذلك، لا يكمن الأساس المنطقي في نهاية المطاف للحفاظ على قاعدة عسكرية أمريكية في بلد معين في استخدامها كورقة ضغط على السياسة الداخلية لهذا البلد، بل هو لخدمة المصالح الاستراتيجية الأمريكية الكبرى. ينتقص الحفاظ على قاعدة في بلد غير مستقر من غرضها العسكري ويهدد بانجرار الولايات المتحدة إلى صراعات داخلية بطرق من شأنها أن تلحق الضرر بمصالحها. يتطلب عدم الاستقرار السياسي في البلد المضيف تحويل الموارد والانتباه إلى الحماية التي تعتمد على القوة. الأهم من ذلك، إن وجود قاعدة في بلد غير مستقر يضع الأشخاص الأمريكيين العاملين فيها في خطر. لهذه الأسباب، لا بدّ أن توضح واشنطن لحكومة آل خليفة أنه لا يمكن البقاء عسكرياً في البحرين إذا بقيت الظروف على حالها. يتعين على الولايات المتحدة أن تتخذ خطوات جادة للعثور على ترتيبات بديلة للأسطول الخامس في منطقة الخليج، ليس كخدعة لحث البحرينيين على إرساء الإصلاح، ولكن كوسيلة لضمان المصالح العسكرية في المنطقة. في الواقع، لا تحتاج الولايات المتحدة إلى قواعد في بلدان غير مستقرة.

---

[97] توبي س. جونز، "حان الوقت لإزالة مقر الأسطول الأمريكي الخامس من البحرين" (Time to Disband the Bahrain-Based U. S. Fifth Fleet)، *ذي أتلانتيك*، 10 يونيو 2011، <http://www.theatlantic.com/international/archive/2011/06/time-to-disband-the-bahrain-based-us-fifth-fleet/240243/>. يوصي فريديريك ويهري من مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي بضرورة أن "تحضر القاعدة البحرية خططاً لنقل أصول الأسطول الخامس والعمل بعيداً عن البحرين لاستعمال نيتها هذه كورقة ضغط لتغيير سلوك النظام". *حليف خطير: مأزق البحرين وسياسية الولايات المتحدة* (*The Precarious Ally: Bahrain's Impasse and U.S. Policy*)، ورقة كارنيغي الخاصة بالشرق الأوسط، فبراير 2013، 2، <http://carnegieendowment.org/files/bahrain_impasse.pdf>، دعا اللواء البحري المتقاعد دنيس س. بلير، المدير السابق للاستخبارات الوطنية، لنقل القاعدة من الساحل البحريني إلى سطح سفينة وذلك في مقال نشره في "ذا هيل" في 12 فبراير 2013. "مبادلة مزيفة ضدّ البحرين" (False Trade-Off on Bahrain)، <http://thehill.com/blogs/congress-blog/foreign-policy/282337-false-trade-off-on-bahrain>.

[98] إميل حكيّم، "خيارات قليلة أمام الولايات المتحدة لكبح الحملة في البحرين" (U.S. Has Few Options to Curb Crackdown in Bahrain)، *ذي أتلانتيك*، 19 أكتوبر 2011، <http://www.theatlantic.com/international/archive/2011/10/us-has-few-options-to-curb-crack-down-in-bahrain/246942/>. يشير جاستين جانغلير أن إلغاء سباق البحرين قد يضرّ بالمجموعات المعتدلة أكثر ضمن أسرة آل خليفة لذلك لم تطالب حركة الوفاق بإلغائه. "من يحتاج إلى سباق البحرين" (Who Needs the Bahrain Grand Prix?)، فورين بوليسي، 16 أبريل 2013، <http://mid-east.foreignpolicy.com/posts/2013/04/16/who_needs_the_bahrain_grand_prix>.

منشورات مركز بروكنجز

2013

ملوكٌ لجميع الفصول: كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي
دراسة تحليلية، غريغوري غوس

انقلاب اللاعودة: الولايات المتحدة أمام إعادة ترتيب أولوياتها في مصر
موجز السياسة، شادي حميد وبيتر مانداڤيل

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2013
تقرير مركز بروكنجز الدوحة – مبادرة أمن الطاقة مركز بروكنجز

تحديات الوحدة السورية: طمأنة مختلف أطياف المجتمع السوري وتأطير التوافق الوطني
سلسلة ورش عمل حول سوريا

سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية: هل يمكن أن يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً للإسلاميين العرب؟
موجز السياسة، أحمد ت. كورو

السلام الدائم: رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية
دراسة تحليلية، ابراهيم شرقية

نحو شراكة إستراتيجية؟ الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في شرق أوسط ثائر
موجز ورشة عمل

أجندة للحقوق في العالم الإسلامي؟ تطور إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان
دراسة تحليلية، توران كيا اوغلو